



مخطوطة

نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في صلاة الفرض

المؤلف

محمد بن أحمد بن المسناوي (ابن المسناوي، الدلائي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا قَالَ
الْعَلَّامَةُ الْمُحَقِّقُ الْمُفَهِّمُ الْمُدَقِّقُ نَاصِرُ السُّنَّةِ الْمُحَرِّمُ دِيَّةِ وَيَسُوعُ
الْعَارِفُ الرَّبَّانِيَّةِ سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمُنَاوِي تَقَدَّسَ اللَّهُ
بِرَحْمَتِهِ وَأَنَالَ ثَمَانِينَ بَرَكَاتِهِ أَمِينُ **الْمُهَيَّبُ** الَّذِي جَعَلَ الْعُلَمَاءَ
مَصَابِيحَ الْإِسْلَامِ وَيُجَوِّدُ عِبَادَتَهُ إِلَّا يَتَأَمَّنُ شَأْوَانَهُمْ
وَالْإِقْتِدَاءُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُتَّبِعُ الْمُحَقِّقُ
فِي الْإِسْلَامِ كَالْإِسْلَامِ أَوْ عَلَي آلِهِ وَاصْحَابِهِ الَّذِينَ مَنَّا بِمَسْئَلَتِكَ
بَشَى مِنْ مَذَاهِبِ الْقَوْمِ فَقَدْ رَسَدَ وَاهْتَدَى وَجَعَلَ
فَلَمَّا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأَعْيَادِ الَّتِي هَطَلَتْ فِيهَا سَمَائِلُ الْجَهْلِ
عَلَي الْمُنَادِي وَالْإِسْطَارِ أَنْكَارُ الْقَبْضِ عَلَي مَنْ فَعَلَهُ مِنْ
الْمَأْكُونَةِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ وَيُرْوَى فِي التَّشْيِيعِ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ
نَسَبَ إِلَى مَالِكِ بْنِ الْحَدَّادِ نَسَبَ إِلَيْهِ رَسْمَانِي ذَلِكَ
هَذَا التَّقْيِيدُ وَذَكَرْنَا فِيهِ مِنْ نصوصِ الْإِمَّةِ مَا لَيْسَ
عَلَيْهِ مَرَدٌ وَضَمَّنَاهُ ثَلَاثَةَ مَبَاحِثَ الْأَوَّلَانِ مِنْهَا تَرْطِيبُ
الثَّلَاثَةِ تَرْجَمْنَاهُ بِرِسَالَةِ نَصْرَةِ الْقَبْضِ وَالرَّدِّ عَلَي مَنْ
أَنْكَرَ شُرُوعِيَّةً فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ وَاللَّهُ رَحِيمٌ الْإِعَانَةُ
وَالظُّلْمُ وَالْمُهَادِي إِلَى الصِّرَافِ بِسَبْحَانِهِ الْمُبْتَدِ الْأَوَّلِ
فِي حَكْمِ الْقَبْضِ فِي صَلَاتِي النَّفْلِ وَالْفَرَضِ أَعْلَمُ أَنَّ قَبْضَ
الْيَسْرِيِّ بِالْيَمَنِ فِي قِيَامِ الصَّلَاةِ وَبَدَلُهُ مُخْتَلِفٌ فِيهِ فَبِ
مَذْهَبِ مَالِكٍ عَلَي أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ مذكُورَةٍ فِي مَشَاهِيرِ كُتُبِ
الْإِمَّةِ مَذْهَبِهِ كَمُتَصِّرِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ عَرَفَةَ وَغَيْرِهِمْ
الْإِسْتِجَابُ وَالْكَرَاهَةُ وَالْجَوَازُ وَالْمَنْعُ فَأَمَّا الْقَوْلُ بِاسْتِجَابِهِ
فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ وَتَرْجِيحُهُ فِيهِمَا عَلَي الْأَرْسَالِ وَالسُّلُوكِ
فَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الْوَاضِحَةِ وَسَمَاعِ الْقَرِينِينَ أَيْضًا وَخِيارُهُ

غير واحد

خبر واحد من المحققين كالإمام أبي الحسن اللخمي والمخاض أبي
 عمر بن عبد البر والقاضي ابن بكر بن العربي وأبي الوليد بن
 رشد وعنده في عدة مائة من فضائل الصلاة ونسبه القاضي
 عياض في قواعده وكذلك القراني في كتابه الذي خيرة صدره
 من الفضائل ثم ذكر بعض ما ختمه من الخلق ومن اصطلاحه
 فيه فقد تم المشهور علي غيره كأنبه عليه في خطبته قال وهو
 في الصحاح عنه صلى الله عليه وسلم ومثل ما للقراني لابن
 خزي في قرانينه ونسبه عياض في الاكمال الي الجمهور وهو
 الضافي الذي خيرة للقراني والميزان للقراني قول الائمة
 الثلاثة السافعي وابي حنيفة وابن حنبل وزاد ابن عبد البر
 والاسند كار علي نسبه لمن ذكر نسبه لسفان الثوري
 واسحاق بن راهوية وابي ثور وداود بن علي وابي جعفر
 الطبري وغيرهم من ائمة المذاهب قال العياض في شرح قواعد
 عياض قال اللخمي ان القبض احسن للمحدثين الثاني
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري وسلم ولانها
 وقفة العبد الدليل لربه وحديث البخاري البخاري
 هو ما رواه في باب وضع اليمنى علي اليسرى في الصلاة
 عن عبد الله بن سلمة عن مالك عن ابي حازم عن سهل
 ابن سعد قال كان الناس يومئذ ان يضع الرجل
 اليد اليمنى علي ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابو حازم
 لا اعلمه الا بمكي ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال
 صح قوله كان الناس يومئذ هكذا حكمه الرفيع لانه محمول
 علي ان الامر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم
 كما سياتي وقوله قال ابو حازم لا اعلمه اي سهل بن سعد
 الا يمني بفتح اوله وسكون النون وكسر الميم وفي رواية

يمني

اسماعيل بن ابي اويس عن مالك بن دينار يروي للمنفرد وعليها
قالها في اعلمه ضمير شان والحديث على هذا امر سهل لان ابناء
حازم لم يبين من بماه قال اهل اللغة نعت الحديث اليه
غيري رفقة واسندته قال ابن حجر وفي اصطلاح اهل
الحديث اذا قال الراوي نعت فراده يرفع ذلك الي النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يقيد اه واغرض بعضهم هذا
وقال انه معلول لانه ظن ابي حازم قال ابن حجر ورد بان
ابا حازم لم يقل للاعلمه النجدي كان في حكم المرفوع لان
قول الصحابي كنا نؤمن بكه انصرف بظاهرة الي من له
الامر وهو النبي صلى الله عليه وسلم لان الصحابي
في مقام تعريف الشرع فيعمل على من صدر عنه الشرع
ومثله قول عائشة كنا نؤمن بقضا الصوم فانه محمول
على ان الامر بك هو النبي صلى الله عليه وسلم
واطلق البيهقي في انه لا خلاف في ذلك بين اهل
النقل والله اعلم ثم قال ابن حجر فان قيل لو كان مرفوعا
ما احتاج ابو حازم الي قوله للاعلمه الي اخر الحديث فان
انه اراد الانتقال الي التصريح فالاول لا يقال له مرفوع
وانما يقال له حكم المرفوع اه وحديث مسلم هو ما اخرجه
في باب وضع اليد على الاخرى في الصلاة عن ابي بن
حجر انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك
فانظر لفظه فيه وقال المواقىبة عرفية وروي القرينان
يستحب انما القبض في الفريضة والناقلة ابن رشد
وهو الاظهر لان الناس كانوا يورثون به في الزمان
الاول وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله اه
ونقل المواقىبة ايضا عن ابن العربي انه قال كره مالك

وروي عن علي الاخرى في الصلاة وقال انه ما سمع بشي في
قوله سبحانه فصل لربك ذكر وانحر ابنا العربي قد سمعنا
وروي في سنن المصنف ان ذلك يفعل في الفريضة
اه و ذكر في سنن المهدي عن ابن عبد البر انه قال
في تمهيدته لا وجه لكرهه و وضع اليمين على اليسرى في
الصلاة لان الله سبحانه اصلها الاياحة ولم ينه الله ولا رسوله
عن ذلك فلا معنى لكره ذلك هذه العلم تروا باحتة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وقد صح
عنه فعله والحض عليه وقال ابن حجر قال ابن عبد البر
لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف وهو
قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره
مالك في الموطأ ولم يترك ابن المنذر وغيره عن مالك
غيره وروي ابن القاسم عن مالك الارسل وعنه التفرقة
بين الفريضة والنافلة اه ونص ما في موطأ مالك
عن عبد الكريم بن ابن البخاري البصري انه قال من كلام
السيرة اذ لم تستح فان فعل ما استحيت ووضع اليدين
احداها على الاخرى في الصلاة تضع اليمين على
اليسرى وتعمل الفطر والاستينا بالسجود اه وعبد الكريم
هذا وان كان ضعيفا حتى قيل انه اضعف رجال الموطأ
قد تروى عن علي هذا في الموطأ ايضا عن ابن حازم بن دينار
عن سهل بن سعد الساعدي انه قال كان الناس
يرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراع اليسرى
في الصلاة قال ابو حازم لا اعلم الا انه ينهى ذلك اه
وقد رواه البخاري كما تقدم بعض الكلام عليه وقال ابن
حجر ايضا قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة انه يحصل

بها اشتدك اليدين وهو من العيب واقراب الي الخشوع
 وكان البخاري لاحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع ومن
 اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان
 من احتز علي النبي جاهل بدينه عليه وقال عياض في
 الاحكام ذهب جمهور العلماء من ائمة الفتوى الي اخذ
 الشمال باليمين في الصلاة وان من سننها ونمام نسوا
 وضبطها عند الحركة والعيب وهو احد القولين للملك
 في الغرض والنفل ورات طايفة ارسال اليه في
 في الصلاة منهم الليث وهو القول الاخر لما كنت ثم قال
 والآثار بفعل النبي صلي الله عليه وسلم والحض عليه
 صححة والا تفاق علي انه ليس بواجب او عن علي
 رضي الله عنه في قوله تعالى فصل لربك وانحر ان
 معناه وضع اليمنى علي اليسرى في الصلاة يعني علي
 الصدر عند النحر وقيل في معنى ذلك غير هذا ان
 نحر الاضحية وصلاة العبد وقيل نحر البهائم بمعنى وصلة
 الصبيح بجمع اه منه بلفظه ويرجح القبض ايضا نص الائمة
 كما في المراتي علي ان ما اختلف في شروعيته هو ارفع درجة
 من المباح قال عز الدين بن عبد السلام السافعي في قواعد
 ان كان الخلاق في المشروعية فالفعل افضل فانه احد
 الائمة راه غيره ففعله افضل كرفع اليدين في التكبيرات
 قال وانما قلنا هذه الان الشرع يحتاج لفعل المندوبات
 كما يحتاج لفعل الواجبات اه وهذا مقتضى مذهبه بانك
 ايضا فانه نص في الموطا علي انه المباح لا يوفى به وذهب
 فيما كرهه واستحبه غيره الي انه يلزم العرفان به الا نراه قد
 كره هدي المعيب وذرره والاجارة علي الحج مع قوله

ان

يلزم

فلزم نذره وتنفيذ الوصية بالبحج ترجيحاً لما اختلف في مشروعيته
عليه المباح ومقتضى هذا كما قال الشيخ علي الاجهري موافقة
مذهب مالك لما ذكره في الدين كما ان مقتضاه الضمان فعل
القبض افضل من تركه لانه راجح في هذه القاعدة واما
القول بکراهته فيها فقد ذهب طائفة منهم الليث
ابن سعد امام اهل مصر وهو القول الاخير لا لك وقد
ومذهب المدونة في الفريضة قال فيها ولا يضر بمناه
علي يسراه في فريضة وذلك جائز في النوازل لطول
القيام قال صاحب البيان ظاهرة ان الكراهة في الفريضة
والنقل الا ان اطاق في النقل فيجوز في ذهب غيره الي
ان مذهب الجواز في المناقلة مطلقاً بمجرد الاعتماد فيها
من غير ضرورة وقال الليث سعد اليدين في الصلاة
احب الا ان يطول في القيام فلا يسن ان يضع اليمنى
علي اليسرى في الصلاة واختلف في توجيه الكراهة
المروية عن مالك علي احوال والذي عليه المحققون
كانوا في عهد الرهبان وغيره انه انما كرهه لمن يفعل
يقصد الاعتماد اي تخفيف القيام عن نفسه ذلك
اذ هو تشبيه بالمستند ولهذا قال مرة ولا يسن به
في النوازل لطول الصلاة وذلك ان المناقلة يجوز فيها
الجلوس من غير عذر وكيف بالاعتماد فاما من فعله
تسناً واخيراً اعتماد فلا يكرهه فليس هو كما قال
ابو الحسن علي الاجهري تعليلاً بالمطنة بل اذا انتفا
الاعتماد عند القائل به لم يكره القبض بخلاف الترجيحين
الاخيرين الا تبين فانها تعليل بالمطنة وعلي هذا
شي عياضه في قواعد حيث قيل استجاب القبط

اليديو

بما إذا لم يرد الاعتماد وقال بعضهم انما كرهه مخافة ان يعتد
وجوبه والافهم مستحب وقال انفردت مخافة ان يظهر من
الخشوع ما لا يكون في الباطن قال في التوضيح وتفرقت
في المدونة بين الفريضة والنافلة يرد الذي قبله
وزاد الاجهوري في تضعيف الثاني مقلدا عن بعضهم انه
يودي الي كراهة كل المنذر بات وفي رحلة العياشي ابي سالم
عبد الله بن ابي بكر بن عياش ما نصه واما القبض فقد علم
ما فيه من الخلاف وقد قال به ائمة محققون من اهل
الذهب كالمختص وغيره خصوصاً ان علل بخشية اعتقاد كون
الوجوب فان ما هذا سبيله من المكروهات لا يعزبه
المحققون اذا صححت به الاحاديث سيما مع انتفاء المعللة
ك هذه المسئلة فلوطرد ذلك لا يودي الي ترك السنن
كلها او غالبها المداوم عليها الا في المداومة عليها ذريعة
الي ذلك وانما قال الامام رضي الله عنه بذلك فيما
متايل قليلة لعارضه في الوقت اقتضى ذلك كقول
بعض المروم في اخر الست من سؤال العبد الثاني
فراي الامام تطوع هذه الفسدة او لم يتطوع
علي هذه المنه وبها اذا انقضت هذه الفسدة وامتن
من عودها فلا معنى لترك ما جازت به الاحاديث الصحيحة
الا محض التقليد الذي لا زبدة له اذا محض ريسم في
السي اطلاق الكراهة والممنوع فيها صح عنه صلى الله
عليه وسلم انه فعله او امر به ورتب فيه الا لضرورة
الاسم من ذلك قال وقد رايت كثيراً من الملايكة يقبضون
ايديهم في الصلاة وذلك لخفة الامر فيه كما تقدم وكذا
السدل في البلاد الشرقية كلها شعار الروافض وال

يفعله

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

يفعله من الرخصة الا المالكية والعموم يعتقدون انه لا يفعله
الا الرافضة فمن رآه سادلا يديه في الصلاة قالوا انه رافضي
اه ومن الشيوخ من حمل ما رووه عن مالك فيه من قوله
لا اعرفه علي انه لا يعرفه من لوازم الصلاة وواجباتها
التي لا بد منها ونحو هذا تاويل ابن رشد قول مالك في
المدونة لا اعرف قول الناس في الركوع سبحان ربي العظيم
وفي السجود سبحان ربي الاعلى وافكره قال ابن رشد
اي افكر وجوبه وتعيينه لان تركه احسن من فعله لانه
من السنة التي يستحب العمل بها عند الجميع قال الشيخ سالم
السهموري ونحو هذا التاويل لابن بشير وابن العربي
في كل انكار صدر عن مالك او غيره من الائمة لما هو من
جنس المشروع كاذان الخبز وقراءة يسى عنده راس الميت
وغسل اليد قبل الطعام والتصدق بزنة شدر المرلود وقول
المضحى اللهم منك والملك والمقنوت في وتر النصف الاخير
من رمضان وما يتكلم به الناس عنده سمايات الركعت
من قولهم اللهم ايمانك ورفق اليدين عنده الاحرام
اه وانظر المواق فان كلامه يقتضي عدم اختصاص
ابن بشير وابن العربي بذلك التاويل فانه قبيح
انه لا كراهة في القبض على من ذهب المدونة لمن فعله
تمسنا ونفرا عما د بنا على اصح التاويلات عند
النقاد واما القول باباحته في الغرض والنفل والتخبر
بينه وبين الارسل والسهل فمقول مالك في سماع
التقريبات من كتاب الصلاة الاول وقول السهب في رسم
من نسك في طوافه من سماع ابن القاسم من جامع
الحسبية وذهب اليه طائفة منهم الا وزاعي امام اهل

الثام واما القول بمنعه فيها فهو احدي روايتي العراقيين
 من اصحابنا وقد تقدمت روايتهم الاخرى وهذه القول
 وان حكاه الباجي ومن تبعه كآب عرفة من السنن وقد
 بمكان كمال يخفى علي من وقف علي كلام ائمتهم هذه الشأن
 هذا ان حمل الشئ فيه علي ما يتبادر منه من التحريم كما
 هو مقتضى حكايته مقابل القول بالكراهة وكلام الابي
 في اكمال الاحكام والقاضي ابي العباس القاسمي في نسخة
 مختصر ابن الحاجب كالصريح في ذلك اما ان حمل علي
 الكراهة وهو الظاهر من جهة المدني فهو راجع الي
 القول الثاني فلا اشكال في ذلك والله اعلم واذا تقرر الخلاف
 في اصل المسئلة كما ترى وليس احد من الناس حجة
 علي صاحبه ووجب الرجوع الي كتاب الله وسنة رسوله
 عليه السلام كما قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه
 الي الله والرسول والرد الي الله هو الي كتابه ولم يحد
 فيه اية ترفع الاشكال ووجدنا سنة رسول الله صلي
 الله عليه وسلم قد حكمت بمطالبة القبض في الصلاة
 بشهادة ما في الموطا والصحاحين من الاحاديث السائلة
 من الطعن فالراجح الا انها اليها والقول بمقتضاها
 قال الله تعالى وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله
 ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم جعلنا الله
 من الذين يستمعون القول فيستمعون احسنه ومن
 تمسك بطدي المصطفى عليه السلام وسنة نبيه
 يدكر فيها بداية المجتهد البيهقي الثاني في حكم التقليد
 وما ورد في الانتقال من مذاهب الي اخرها
 تخفيف وتسهل فلما علم ان التقليد في الفروع مختلف

فيه والذي عليه الجمهور انه يجب علي من ليس فيه اهلية
الاجتهاد ان يقلد احد الائمة المجتهدين لقوله تعالى فاستلوا
اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون وسواك ان عالما اوليا وقيل
لا يقلد العالم وان لم يكن مجتهد الا ان له صلاحية اخذ الحكم
من الدليل بخلاف العاصي واذا وجب التقليد فهل يجب
علي الشخص التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين
اولا يجب عليه ذلك فله ان ياخذ فيما يعجز له فهذا
المذهب تارة وبغيره اخري وهكذا اقوالان صحيحة الاول
منها تاج الدين السبكي في جميع الجوامع وانتقل عليه
نصيحة اياه انظر شرحي الزركشي والعراقي عليه وصح
الثاني منهما الشيخان اجملا ان عز الدين بن عبد السلام
ومحيي الدين النوري قال العراقي في شرح المحصول وكان
الشيخ عز الدين بن عبد السلام يذكر في هذه المسئلة اجماعين
احدهما اجماع الصحابة علي انه يسوغ للعامة الاستفتاء
لكل عالم في مسئلة ولم ينقل عن السلف المحرفي ذلك علي
العامة ولو كان ذلك مستغنا لما جاز للصحابة اهاله والكون
علي الانكار عليه وكان كل مسئلة لها حكم بنفسها فكما لم
يتعين الاول للاتباع في المسئلة الاولى الا بعد سؤاله
قلنا لك في المسئلة الاخري والثاني اجماع الامة علي ان
من اسلم لا يجب عليه اتباع امام معين بل هو مخير فاذا اقلد
امام معيناً وجب ان يفتي ذلك التمسر المحم عليه حتى
يحصل دليل علي رفعه لا سيما الاجماع لا ترفع الا بما هو
تسله في الترة اه وعبارته في التنقيح انقلد الاجماع
علي ان من اسلم الا ان قلده ان قلده من شأن العلماء
بغير حجر رضوان الله عليهم علي ان من استفتي ابا بكر

الصحابة التي ان ظهرت المذاهب الاربعة يقلدون من اتفق
من العلماء غير احد يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا
لا نكرهه اه قال القرافي في التقيح وهذا التفصيل حسن
ستين فان مالا نكره مع تاكده بحكم الحاكم فاولي ان لا نكره
قبل ذلك اه وقال عمر الدين في جوابه ايضا لابي محمد عبد
الحميد بن ابي الدنيا الصدفي في احد قضاة حضرة قترنسي
ولا يجب على العامي تقليد امام معين بل هو مخير في
تقليد من شاء فيما لا ينقض الحكم في مثله واذا تقلد
واحد في بعض المسائل فله ان يقلد غيره في
بعضها لان العامة لم ير القرافي زمن الصحابة رضى
الله عنهم والتابعين يقلدون من اتفق من اهل الفتوى
ولا يتقيدون بحد هبة معين ولم ينكر احد من العلماء على
احد من العامة شيئا من ذلك ولم يقل احد منهم اذ اقلد
قلد تني فلا تقلد غيري ولم يمتنع المفضول من الفشيا
مع وجود الافضل وقد قال ابو العسيف لرسول الله
صلى الله عليه وسلم اني سألت اهل العلم فاجروني
ان علي ابني الجبل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والذي نفسي بيده لا قضى بينكما بكتاب الله الوليدة
والغنى رد عليك ولم ينكر عليه كونه سأل اهل العلم مع
وجود رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان لائمة
في المسئلة قولان فله ان يقلده في اليها احب وله ان
يقلد اما ما اخر لا يقول بقوله وله ان ينتقل من تقليده
امام الى امام اخر في جميع ما يذهب اليه بشرط ان لا ينقض
قوله لانا اذا قلنا بتصويت المجتهدين فلا ينكر على
احد انتقل من صحابه الى صحاب وان قلنا ان المصيب

واحد فهو غير معين ولا معني لقول القائل انا سائعي او مالك
الاكوفه عزم علي تقليد الشافعي او مالك في جميع اقواله
فلا يتعين بعزمه نقض ما كانت مخيرا فيه من تقليد من
سوا من اهل المذاهب بل لو انه راى يقلده اماما معيناً لم
يلزمه ذلك فيما لا قرينة فيه اهد المراد منه وابوالعسف
المذكور ليس كنية لشخص علي وجه العمومية عليه كما
قد يتوهم وانما هما اسمان متضامان اي والد الرجل
الذي كان عسفا اي ابيرا عند اخر وقصته كما في
الصحيح انه جاءه وخصمه الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله ان ابني كان عسفا علي هذا فزني
بامرأته وانني اخبرتك علي ابني الرجم فاقتديت منه
بمائة نساء ووليدة فسالت اهل العلم فاخبروني انما
علي ابني جلد مائة وتغريب عام وان علي امرأة محمدا
هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي
نفسى بيده لا قضى بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم
رد عليك وعلي ابنتك جلد مائة وتغريب عام واخذ باليس
علي امرأة هذه اذ اعترفت فارجمها فقد اعلمها فاعلم
فاعترفت فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجت
هذه الغنم مسلم والحديث في البخاري ايضا قال ابن حجر
في قوله فسالت اهل العلم لم اقف علي اسميهم ولا علي
عدد هم ولا علي اسم المصنفين ولا الابن ولا المرأة وقال
ايضاً في اذكر فوائد له الحديث وفيه جواز استغناء الغنم
مع وجود الفاضل اه وفي الاكمال ليعاضه لم ينكر عليه
سوال اهل العلم فخصه جواز استغناء من كان مع النبي
صلى الله عليه وسلم في عصره وان كان جائزاً عليه الخطا

والشيخ عن الحق وهذا كالمثل بالظن مع القدرة على
 السنين وقد يتعلق به من اهل الاصول من يميز استغنا
 الفقيه مع وجود الافقه اه ومسئلة استغنا الفقيه
 مع وجود مختلف فيها بين الاصوليين ومن ذهب
 الاكثر الجواز واحتموا عليه بوجهين الاول ان المجتهدين
 من الصحابة والتابعين لان فيهم الافضل والمفضول
 وكان الجميع يفتون ويعمل بفتيا كل منهم مع الاستمرار
 والتكرار فيما بينهم ولم ينكر احد منهم ذلك ولو كان
 تقليد المفضول مع وجود الفاضل غير جائز لما تطابقت
 الكل على عدم التكرار وذلك يقتضي اجتماعهم على الجواز
 الثاني قوله عليه السلام اصحابي كالنجم بايهم اقتدى بهتم
 اهتد بهم يخرج منه العامة لانهم مقلدوه وان يقتدى بهتم
 معولانية المجتهدين من غير تفصيل وذلك يقتضي
 جواز الاقتداء بالفاضل والمفضول منهم ومن الناس
 من استدلال على الجواز بان تعين الارجح للتقليد يترقى
 على ترجيح العامي بعض العلماء على بعض وذلك يتقدم
 عليه لقصوره عن معرفة مراتب الفضل فيموزله تقليد
 من سواهم وهذا المخرج ورد هذه اذانه يظهره الفضل
 بالا شهرار والسامع ورجوع العلماء اليه ونحو ذلك وهذا
 تمكنت للعامي وقال احمد بن حنبل واين المخرج والفرع
 يتعين تقليد الارجح ونحوه لان القصار من اصحابنا وجمهم
 ان اقوال المجتهدين بالنسبة الي المقلد كالادلة بالنسبة
 الي المجتهدين فكما يجب على المجتهد الاخذ بالراجح من الأدلة
 يجب على المقلد الاخذ بالراجح من الاقوال وهذه اقوال الافقه
 واجاب الاولون بان هذه الدليل قياس ولا يعاوم القياس

الافقه

بيان
مخرج

خافظي الا انه لسي ابي عمر بن عبد البر واخي محمد بن حزم لا يقال
الاجماع الذي حكمته عن ابن حزم واخي عمر ينتقض ويبرد
بقول عمر الدين بن عبد السلام الشافعي رحمه الله في
بعض فتاويه ويجوز للعاصي الى اخر ما نقلناه عنه اولاً من
ذلك الجواب ثم قال لا سيما والشيخ عمر الدين بن عبد السلام
هذه امن لا يتقرر اجماع مع مخالفة باعتبار رايه وروايته
كما شهد له ذلك الثقة العدل الضابط المحقق ابو عبد الله
ابن عرفة رحمه الله لا انا نقول ان ابن حزم واخي عمر قد حكيا
ومستندهما النقل وعمر الدين لم يبين الخبره مستنده
فيحتمل ان يكون رايه فنفرد به اولاً من قول وهو
الظن من قوة كلامه واذا ما كان فهو اجداث قول بعد
تقديم الاجماع فيكون باطلاً لتضمنه تحطية الامة وكطه
مخطئتها بمنفعة علي ما تقر في اصول الفقه ثم قال
ثم لم نقل عمر الدين ما به افتي روايته عن تقدم لاصح
نقض الاجماع وخرقه بها لانه ثقة ضابط راسخ القدم
ومن حفظ حجة علي من لم يحفظها قلت كلامه في القواعد
التي ذكرنا يقتضي انه رواه لا راي فتبطل دعوى
الاجماع فليتامل قره هذه والله اعلم ابطالها الامام آية
عرفة به فقال في جوابه عن الاسئلة الواردة عليه
من بعض فتها غرناطة المذكورة في نوازل المعروضات
والبيوع من المعيار ما نصه وقولماي السائل حكى ابن حزم
الاجماع على ان متبع الرخص فاستق بروايتي
به الشيخ المتفق على علمه وصلاحه عمر الدين بن
عبد السلام قال في جواب فتاويه الروية لنا وغيرنا
بالسند الصحيح ما نصه لا يجب على العاصي اذا قلدا ما

ما ذكر من النص والاجماع انظر مختصر ابن الحاجب وشروحه وما
 تقدم من كلام النووي من استناع تتبع الرخص هو الواقع في
 كلام غير واحد من الائمة بل حكى بعضهم الاجماع عليه وهو
 خلاف ما ذهب اليه عز الدين بن عبد السلام ففي جوابه
 المذكور بعد ما نقل كما انصه ويجوز للعامة ان يعمل برخص
 المذاهب لما ذكره او انكار ذلك جهل مما افكره لان الاخذ
 بالرخص محبوب ودين الله تعالى يسر وما جهل عليكم
 في الدين من حرج فان قلنا بتصويب المجتهدين فكل امر
 الرخص هو انكار المجوز انكار الصواب ولم نقل به لك
 فالصواب غير منحصر في القرينة وان كانت الافضل الاخذ
 بالقرينة تورعا واجتنابا بالظان الرباه وقال ايضا
 في فصل تنوير العبادات البدئية من قواعد الكبري
 فابدا في الشرع رخص وتسهيلات وغرايم وتشددا
 فاذا تعارضت دليلان يقتضي احدهما الترخيص والشد
 ويقتضي الاخر التفسير والتشديد فقد اختلف الحكماء
 اصحاب السانعي رضي الله عنه فيه فمنهم من ذهب
 الى التشديد لكونه احوط واحظر ومنهم من ذهب
 الى الترخيص لانه ارفق واهون وقد اخبرنا ربنا انه
 يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر وانما جعل علينا
 في الطاعة والعبادة من حرج وقال ما يريد الله ليخفف عليكم
 في الدين من حرج وقال يريد الله ان يخفف عنكم وهذا
 هو المختار وقال عليه السلام لعاف وابي موسى الاسعري
 لما ارسلهما الى اليمن يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا قسرا اه
 وفي جواب صاحب المعيار ذكره في نوازله الجامع من
 كتابه المذكور ما نصه بعد حكاية الاجماع المشار اليه عن

قافية

حافظي

في مسألة ان يقلده في ما يرسل الخلاف لان الناس من لان
اصحابة الى ان ظهرت المذاهب يسئلون فيما يعرض لهم العلم
المختلفين من غير تكبير من احد وسرا تتبع في ذلك الرخص
او الغرام لان من جعل المصيب واحدا لم يعينه ومن جعل
كل مجتهد مصيبا فلا تكلر علي من قلده في الاصواب اه قال
البرزلي ويحتمل ان يكون مسألة الاجماع هي ما تركيب
من رخص كل واحد من اصحاب الرخص فيها لا يجرها
لتركيبها وقد نص القراني علي الاجماع في هذه المسئلة
ولما زري ما يشير الي هذا فيصير نقل الاجماع لان حزم
كما سمعناه من شيخنا ان اجماعه من اصح الاجماع
والله اعلم قلت ومن معني ما قلده البرزلي ما ذكره الحافظ
جلال الدين السيوطي في تاريخ الخلفاء في ترجمة المعتضد
العباسي عن القاضي السماعيل المالكى قال دخلت علي
المعتضد مرة ففتح الي كتابا فنظرت فيه فاذا هو قد
جموله فيه الرخص من زلل العلماء فقلت بصنف هذا
زدد يقول فقال اختلف هو فقلت لا ولكن من اباح المسكر
لم يبيح المتعة ومن اباح المتعة لم يبيح الفنا وما من عالم
الاوله زلة ومن اخذ بكل زلل العلماء ذهب دينه فامر
بالكتاب فاحرقاه وقد حكى ايضا كما في شرح جمع الجوامع
ما ظاهره جواز تتبع الرخص عن القاضي ابي علي
ابن ابي هريرة اخذ عظمى الشافعية وهو قبل عز الدين
كثير فانه من اهل الطبقة الثالثة من اصحاب
الشافعية وعز الدين من اهل السادسة منهم وقال
القراني في التفتيح بعد ما نقل عن الرباطي الزياتي
ان من شروط جواز الانتقال من مذاهب الي مذاهب

ان لا يتبع

اذ لا يتبع السنن رخص المذاهب ان اراد الزناقي بالرخص
 الامور الاربعة التي ينقض فيها الحكم فهو حسن متعين
 فان ما لا نقره مع تأكده بحكم الحاكم فاولي ان لا نقره قبل
 ذلك وان اراد بالرخص ما فيه سهولة على المكلف كيف
 كان فيلزمه ان يكون من قلده ما يكفي المياه والارواك
 وترك الالفاظ في العقود خالف تقريي الله تعالى
 وليس كذلك اه **تنبية** ظاهر القول السابقة
 ان من صح عنده مذاهب امام من الائمة المجتهد في
 في مسألة فله ان تعلده فيها كما ينسان كان صياها
 او غيره من الائمة الاربعة او غيرهم اذ الكل على هدي
 من ربهم والمذاهب كما قال غير واحد من الائمة كلها
 مسالك الى الجنة وطرق الى السعادة فمن سلك منها
 طريقا وصله وقد ذكر البرزلي في اول نوازله عن الشيخ
 عز الدين بن عبد السلام انه سئل عن صح عنده مذاهب
 مذاهب ابي بكر او غيره من علماء الصحابة في شيء هل يعدل
 عنه الى غيره اولا فاجاب بانه اذا صح عن بعض الصحابة
 مذاهب في حكم من الاحكام فلا يجوز العدول عنه الا بدليل
 او ضح من دليله انظر تمامه وفي شرح المحصول للقراخي
 خلاف ذلك ونصه قال امام الحرمين اجماع المحققين
 على ان العوام ليس لهم ان يتعلقوا بمذاهب اعيان
 الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم ان يتبعوا مذاهب
 الائمة الذين سبوا ونظروا وبرهوا وهذا هو الان الصحابة
 رضي الله عنهم لم يعشوا بتهديب مسائل الاجتهاد وايضا
 طرق النظر بخلاف من بعدهم ثم قال القراخي ورايت
 للشيخ تقي الدين بن الصلاح ما معناه ان التقليد يتعين

ح

لهذه الائمة الاربعة دون غيرهم لان مذاهبيم انتشرت
وانبسطت حتى ظهر فيها تقييد مطلقها وانحصارها
عامها وشروط فروعها فاذا اطلقوا حكما في موضع وجد
مكمله في موضع اخر واما غيرهم فتنقل عنه فتأوي بمجرد
فعل لها مكمل او مقيد او مخصوصا ولو انضبط كلام قابله
لظهر فيصير في تقليده علي غير ثقة بخلاف هولاء الاربعة
قال وهذا ترجيح حسن فيه ما ليس في كلام امام الحرمين
ثم اورد عليه انه يلزم عليه عدم جواز نقل مذاهبيم لعدم
الضباطها فلعل ما ينقل عنهم لوجعت شروطها وموافقا
لما يجعله مخالفا له قال ويمكن الجواب بان امر النقل خفيف
بالنسبة الي العمل فانه قد يكون المقصود منه الاطلاع علي
وجه الفقه والنسب للمدارك وعدم الوفاق فيوجب
ذلك التوقف عن امور والبحث علي امور المراد منه
بنقل الخطاب والمسئلة خلافة بين الاصوليين قال
في جمع الجوامع وتشرحه المحلي وفي تقليده اي الصحابي
اي تقليده غيره له قولان المحققون كما قال امام الحرمين
علي المنع لا ارتفاع الثقة بمذهبه اذ لم يروى بخلاف
مذهب كل من الائمة الاربعة لانقص اجتهاده عن
اجتهادهم اها استطراد اعلم ان انحصار المذاهب في
الاربعة المعلومة انما كان بعد التمهيد بسبب توقف
العلماء وقصور الهمم قاله السيوطي في فتاويه قال وقد
كان قبل ذلك ثمانية عشر مذهب مقلدة اربابها
مدونة كتبها كذهب الثوري ومذهب الليث بن سعد
ومذهب ابن عيينة ومذهب اسحاق بن راهوية
ومذهب داود ومذهب جبريل الطبري ولكل من هولاء

١٠
اتباع يفتون باقوالهم ويقضون بمذاهبهم اهـ بمعناه فهو لاه
العشرة هم ارباب المذاهب المعتبرة و ذوالاقتباع المنتشرة
وذكر القاضي عياض في صدر المدارك من جملة اصحاب
المذاهب المتبوعة الحسن البصري والازاعي وابانور لم
يلك كالميث والابن عيينة ولا اسحاق بن راهوية فانظر
ذلك في ترتيب مذهب مالك تعرفي واهلام بمن ذكر
من الائمة الاعلام ولقد ذكرهم علي ترتيب ازمنتهم الاول
فنقول الاول ابو سعيد الحسن بن ابى الحسن بسار البصري
الامام الجليل القدر والشهير الذكر احد سادات التابعين
وكبرائهم بل قيل انه افضلهم وهو قول اهل البصرة كما اشار
له العراقي في الغيبة بقوله وفضل الحسن اهل البصرة
والقري اربابا اهل الكوفة وكان في الدرجة العليا علما
وعبادا وورعا وزهادا كبير الشأن عديم النظير بليغ الموعظة
مليح التذكير وفي ترجمته من الحلية عن سفيان بن عيينة
ان ايوب السخيتياني قال له لو رايت الحسن لعلمت انك
لم تجالس فيها قط وكان مع ذلك عمدا في فصاحة
المنطق وبلاغة القول والاصابة في المعاني حتى قال
الامام ابو عمرو بن العلاء انه عاراي افسح منه ومن الحجاج
قيل له فايهما كان افسح قال الحسن وكان اذا ذكر عند
ابن جعفر محمد بن علي بن الحسين العوفي بالباق
قال ذلك الذي يشبه كلامه كلام الانبياء وكانت امه
مولاة لام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فرما
تغابت في حاجة فيبكي فتعطيها ام سلمة رضي الله عنها
تدبها فتلله به الي ان يحيى امه ورماد ر عليه قد بها
فيسر به فكانوا يروون ان تلك الحكمة والفصاحة من

بركة ذلك ولد بالمدينة سنة احدى وعشرين من الهجرة لستين
 بقسا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحضر يوم الدار
 في قصة عثمان وعمره اربعة عشر سنة وراي جماعة واخرة
 من الصحابة نحو مائة وعشرين فيما قاله ابن حبان منهم
 عثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين وفي ترجمته من
 الحلية ايضا في اثنا كلام له والسلف اذ ركت سبعين
 بدرية اكثر لبا سهم الصوف لورا يثمه قلتم بما بين
 ولورا واخباركم لقالوا ما الهولاء من خلقا ولورا اشراكم
 لقالوا ما يوم هولاء يوم الحساب اله المراد منه وقد
 انكر رويته لعلي رضي الله عنه جماعة من الحفاظ وابسطها
 اخرون قال الحافظ السيوطي في فتاويه وهو الراجح
 عندي لوجوه انظرها فيه قال وقد رجحه ايضا الحافظ ضياء
 الدين المقدسي في المختارة وقال الطيبي في حاشيته
 الكشاف قيل انه اي الحسن بن علي رضي الله بالمدينة
 واما بالبصرة فان رويته اياه لم تصح فيها ولا نت وفاته
 بالبصرة في رجب سنة عشر ومائة في خلافة هشام
 ابن عبد الملك بن مروان وفي هذه السنة مات محمد
 ابن سيرين وفي فتح الباري لابن حجر انه ولي قضاء البصرة
 مدة لطيفة ولاة علي بن ارجطه عامل عمر بن عبد العزيز
 عليها وذلك انه وقع بين علي وبين قاضيه اياس بن عمر
 ابن عبد العزيز فبادر علي بقول الحسن القضاء فكاتب عمر
 بنكر علي علي ما ذكره عنه اياس ويومحه علي صنيفه في
 قول الحسن ذكر ذلك عمر بن مسيبة وقد جمع ابو الفرج
 ابن الجوزي كتابا في مناقب الحسن رضي الله عنه الثاني
 الامام ابو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي السلمي

جلال الدين

لعله علي
 فيكون اياهم
 صح

المخاريسي الكوفي فقيه العراق مولى بني تيم الله بن ثعلبة
من اتباع التابعين علي الصحيح قال ابن خلكان وادرك
ابو حنيفة اربعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
وهم النسي بن مالك بالبصرة وعبد الله بن ابي اوفى
بالكوفة وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة وابو
الطفيل عامر بن واثلة بمكة ولم يلق احدا منهم ولم اخذ
عنه واصحابه يقولون انه لقي جماعة من الصحابة وروى
عنه ولم يثبت ذلك عند اهل النقل وذكر الخطيب
في تاريخه بقوله انه راي النسي بن مالك رضي الله
عنه وكتبه الذهبي في المسافر والسيوطي في شرح
ارجوزته الاصولية والله اعلم وحدثت عن عطاء بن ابي
ربيع ونافع مولى ابى عمر وعمر بن دينار والاعرج
وقتادة وغيرهم وكان ولدته سنة ثمانين على
الصحيح في خلافة عبد الملك بن مروان وولاه ببغداد
سنة احدى وخمسين ومائة وقيل سنة خمسين وعليه
انقصر العراقي في الغيبة وذلك في خلافة ابي جعفر
المنصور وسنة ان المنصور ضربت علي القضاة بسجنه
فمات بعد ايام وقيل انه قتلته بالسم لكونه افتى بالخروج
عليه مما خرج عليه الاخوان محمد وابراهيم ابنا عبد الملك
الكامل في سنة خمس واربعين ومائة بما افتى بذلك
غيره من ائمة وقته ومنهم الامام مالك وفيها ايضا
ولد الامام الشافعي رضي الله عنه كما سياتي في ترجمته
وسمع بكالبحث علي ابي حنيفة ليلة مات وروى عنه له
بما هو مذکور في كتابي العجايب للماقظ ابي عبد الرحمن
محمد بن الهروي المعروف بشكر ونقله عنه السيوطي

في لفظ المرجان في اخبار البخاري وكان ابو حنيفة كما قال عياض يمت
نسلم له حسن الاختيار وقله قبيح النظر والقياس وجودة الفقه
والامامة فيه لكن ليس له امامة في الحديث ولا استقلال بعلمه
ولا يدعيه ولا يدعي له ولله لك لا يوجد له في اكثر المصنفات
الحديثية ذكر ولا اخرج اهل الصحيحين عنه منه ولو حرفا
ويقال لا اهل مذهبه اهل الرأي لانه يقول بتقديم القياس
والاعتبار على السنن والآثار وكان بينهم وبين طائفة
اهل الحديث وحشة وبنافرة وقد اكثر البخاري في صحيحه
من البحث معهم والرد عليهم وايهم يعني ببعض الناس
حيثما وقع في كلامه وفي الحلية عن سلام بن ابي معيط قال
كنا عند ايوب السخيتي فاقبل ابو حنيفة فقال قوما
بنا لا يعدنا بجرمه وفيها ايضا عن حماد بن زيد قال
سمعت ايوب وقد قيل له مالك لا تنظر في هذا يعني الرأي
فقال قيل نعم والاشتر فقال اكره الباطل اه وقال الامام احمد
ابن حنبل ما زلتنا نلعن اهل الرأي ويلعونا حتى جا السافعي
فخرج بيننا عياض يريد انه تمسك بصحيح الآثار واستلها
ثم اراه ان من الرأي ما يحتاج اليه وتبني احكام الشرع عليه
وانه قياسي على اصولها ومنشأ منها وارهه كيفية الاستدلال
الانتزاع فعلم اصحاب الحديث ان صحيح الرأي فرع للاصل
وعلم اصحاب الرأي انه لا فرع الا بعد الاصل وانه لا غنى
عن تقديم السنن وصحيح الآثار ولا اه قلت ونظير
هذا ما حكى عن يحيى بن يحيى الليثي الا قد لسي احد
اصحاب مالك والشهر رواة موطئه انه قال كنت اقب
عبد الرحمن بن القاسم فيقول لي من اين يا ابا محمد فان
له من عند عبد الله بن وهب فيقول لي اتخ الله فان

اكثر هذه الاحاديث ليس عليها من ثم اتى عبد الله بن وهب
 فيقول لي من اين فاقول من عند ابن القاسم فيقول لي اتق الله
 يا ابا محمد فان اكثر هذه المسائل راى ثم يرجع يحيى فيقول
 رحمها الله فكلها قد اصابا في مخالفة فيها في ابن القاسم
 عن اتباع مالمسى عليه العمل من الحديث واصابا ونهايا
 ابن وهب عن كثرة المراسي وكثرة امرني بالاتباع واصابا
 ثم يقول يحيى اتباع ابن القاسم في رايه ريب واتباع ابن
 وهب في آثاره هدي ومن كلام ابن عيينة الحديث فضلة
 الالفة قال ابن وهب لولا ان الله اتقني لما لك لك
 لضلت فيقول له كيف ذلك فقال اكثر من الحديث
 فخيرني فكنست عرض ذلك علي ما لك والميت فيقول ان
 لي خذ هذه اودع هذا ومن كلام التابعي الجليل ابراهيم بن
 يزيد النخعي لا يستقيم راي الابرواية ولا رواية الاكرابي
 وفي المدارك ابن ابا حنيفة ذكر يوما ما لك فقال لحنيفة
 رجلا له علم وفهم لوبنا علي اصل قال عياض يعني اتراهل
 المدينة قال وقال الميت بن سعد لقيت ما لك بالمدينة
 فقلت له اني اراك تسمع العرق عن جبينك قال عرف
 مع ابن حنيفة انه لقيته يا مصري ثم لقيت ابا حنيفة
 فقلت ما احسك قول ذلك الرجل فيك فقال والله
 ما رايتك اسرع منه بجواب صادق وزهد تام وفي حياة الحيوان
 للميرى ووفيات الاعيان لابن خلكان قال السكافي
 قيل لالك هل رايت ابا حنيفة قال نعم رايت رجلا لوكلك
 في هذه السارية ان يجعلها ذهابا لتمام حجته اهد وقال فيه
 ابن المبارك ما رايت في الفقه مثله وقال الثوري هو افقه
 اهل الارض وكان السكافي يقول الناس عيال علي ابي حنيفة

في الفقه وعليه زهير بن ابي سلمى في الشعر وعليه محمد بن اسحاق
 في المغازي وعليه الكسائي في النحو وعليه مقاتل بن سليمان في
 في التفسير وكان ابو حنيفة من العلماء العاملين وعباد الله
 المتقين عابدا زاهدا عارفا بالله شديد الخوف منه كان
 يحيي الليل كله وعرضت عليه الدنيا فذر منها واحتمل العناء
 غلب تركها سماعا له دينة النظر اخر الباب الثاني من كتاب
 العلم من الاحياء الثالث ابو عمرو وعبد الرحمن بن عمرو بن
 محمد بضم اليا المتناه من تحت وسكون الحاء المهملة وكسر
 الميم وبعده هاء الهمزة الاوزاعي امام اهل الشام في زمانه
 في الحديث والفقه من اتباع التابعين ايضا وكانت ولادته
 بسلك سنة ثمان وثمانين في خلافة الوليد بن عبد
 الملك ووفاته ببغداد سنة من بلاد الكوفة الشام سنة
 سبع وخمسين ومائة في خلافة المنصور ايضا ووفاته
 بعضهم بقوله جاد الحيا بالشام كل عشيبة تغبر تضمنت
 كذبه الاوزاعي تغبر تضمنت فيه طوره شريفة سقيا
 له من عالم نفاق عرضت له الدنيا فاعرض متعلقا بها
 بزهد ايها اقلع كان رحمه الله في الحلية قوله بالحق
 امارا بالعرفق نهاء عن المنكر لا يخاف في الله لومة اليم
 ولا يخشى في نصر دينه سطوة ظالم والاوزاعي بفلاح
 العزة نسبة الي الاوزاع وقال في القاسوس والاوزاع
 الجماعات ولقب مرقد بن زيد ابن بطن من همدان منهم
 الامام ابو عبد الرحمن بن عمرو وقرية به مسج خارج بابك
 الفرادين منها مغيب بن سمي ادرك الفاصح
 اه وفي جمهرة الحافظ ابن محمد بن حزم بعده ان ذكر في
 جملة قبائل حمير الاوزاع وانهم بنو امرئ بن زيد مانصه

وليس هم رهط العقبة عبد الرحمن الاوزاعي ولكنه بسكت بينهم
فنسب اليهم وقد ذكرنا نسبة أنفا وذكر قبل ذلك انه من
ولد نسيانك بفتح السين المهملة وتقدم المثة من تحت
علي العيا المرجلة بنت الفوق بن سعد التميمي وعلي من هب
كانت اهل جزيرة الاله لس اولاد كثيرة الداخلة اليها من
السام عنه فتحها ثم غلب عليها من هب مالك بعد المايتين
فاقطع من هب الاوزاعي قاله في المدارك في باب ترجم
من هب مالك وقال ايضا قبل ذلك واما اهل الاله لس
فكان رايها من فاحت علي راي الاوزاعي الي ان رحل الي
مالك زياد بن عبد الرحمن الغازي بن قيس وقرعوس
ابن العباس ومن بعدهم في ارباعهم وابانوا للناس
من فضلهم واقتلوا الائمة به فعرف حقه ودرس من هب
الي ان اخله امير الاله لس اذ ذاك هشام بن عبد الرحمن
الله اخل للاخه لس ابن معارية بن هشام بن عبد الملك
ابن مروان الناس جميعا بالقرامة من هب وصير القضا
والفتيا عليه وذلك في عشرة السبعين وعالية من
الهجرة في حياة مالك وتربيت من موته رحمه الله وتبني المغنين
حج صعدة بن سلام امام الاوزاعية وراوهم فالتزم اكل
الناس بها من يومئذ وحرر بالسيف عن غيره جملة وقال
ايضا بعد ذلك في ترجمة يحيى بن يحيى الليثي وفي ترجمة
عيسى بن دينار ووجهها انتشر من هب مالك بالاله لس
ورجعت الفتيا بها الي رايه اه وكان رحلة يحيى الي مالك
سنة تسع وسبعين وهي السنة التي مات فيها مالك
واما عيسى فلم يدرك مالك علي الصحيح خلا لبعض
مورخي الاله لس وانما هو من اصحاب ابي القاسم وكان

وكانت رحلته الي المشرف في حدود تسعين ومائة بعد موت
 مالك بن عمر عشر سنين وفي تاريخ ابن خلكان ان سفياك
 الثوري بلده مقدم الازاعي وهو بمكة فخرج الي لغاية فلقبه
 بذي طوي فاخذ سفياك خطام بعيره من القطا ووضعه
 علي رقبته وكان اذا من جماعة يقول الطريق للشيخ اه
 وفيه ايضا ان سفياك الثوري ممن روي عن الازاعي
 وفي نسخة الغيبة العراقي لنا ظمها ان الازاعي توفي مع
 مالك فرروي كل منهما عن الاخر والاحمد بن ملول التوشخي
 احد اصحاب سمعون من اهل تور في كتاب في فضايل
 الازاعي رضي الله عنه الرابع سفياك بن سعيد
 ابن مسروق الثوري امام اهل الكوفة المجمع علي علمه ودينه
 وورعه وكفته من اتباع التابعين ايضا ولد سنة ثمان
 اوست اربع وتسعين في اخر خلافة المرليد اوابل
 خلافة اخيه سليمان علي حسب الخلافة المذكور فان
 ولاية سليمان كانت بعد اخيه في جمادى الاخرة سنة
 وتسعين وتوفي سنة ستين اواحدي وستين ومائة
 بالبصرة سواريا من السلطان في خلافة المهدي بن ابي
 جعفر المنصور وذلك ان المهدي قلده قضا الكوفة وكتب
 عهد و دفع اليه فاخذه وخرج فرمي به في دجلة وهرب
 فطلب في البلاد فلم يوجد ولما خرج فر من القضا تولاه
 شريك ابن عبد الله النخعي وفي ذلك يقول الشاعر
 تمرر سفياك وخريلد بنه وامسني شريك مرصد اللد را هم
ورثاه بعضهم بقوله
 لقد مات سفياك حميد امير زا ايلي كل قار هجنته المطامير
 جعلتم قدا للذي صان دينه و فر به حتي حوته المضاجع

قال

فك

في القاموس وثور ابو قبيلة من مضر منهم سفيان بن سعيد
 روي عنه الاوزاعي ومالك وابن عينة وقال ابن عيينة
 فيه ما رايته احدا اعلم بالحدود والحرام من الثوري وكان ذهب
 بقده في الحفظ علي مالك قال عبد الرزاق كان سفيان
 يقول ما استودعت قلبي شيئا قط فماتني فيه وقال ابن معين
 الثوري امير المؤمنين في الحديث الثوري ثقة وكان يدلس
 وقال حاتم الثوري فقيه حافظ زاهد امام اهل العراق ونصا
 اكثر من ان تحصي والابن ملوك المذكور ايضا كتاب في زهده
 رضي الله عنه الخامس الامام ابو عبد الله مالك بن انس
 الاصبهني بفتح الباء امام الائمة وعالم دار الهجرة المستغني
 عن التعريف بواضع الشهرة وكانت وفاته بالدينة سنة
 تسع وسبعين ومائة علي المصمحي في خلافة الرشيد بن
 المهدي وفي مولده ايضا اختلاف في الأشهر انه لثلاثا
 وتسعين من الهجرة في خلافة الوليد ايضا وقد روي عنه
 كل من الائمة الثلاثة المذكورين ابي حنيفة والشيخين بعده
 كما في المدارك وذكر السيوطي في تزيين الممالك بترجمة
 الامام مالك ان بعضهم انكر رواية ابي حنيفة عن مالك
 وعمل ذلك بكبريائه قال السيوطي وهذه الايقال فقله
 روي عنه من الائمة من هو اكبر منهم سنا فقد روي عن
 مالك من هو اكبر سنا من ابي حنيفة واقدم وفاة كالزهري
 وربيعة وكلاهما من تبع مالك فاذا روي عنه يسوخه
 فلا يعمل ان يروي عنه ابو حنيفة الذي هو من اقرانه
 قال ورواية ابي حنيفة عن مالك ذكرها الدار قطني والخطيب
 البغدادي وغيرهما وقال الزركشي في نكته صنف الدار قطني
 جزافي الاحاديث التي رواها ابو حنيفة عن مالك اه بتفسيرها

يله

وما لك من تابع التابعين علي الصحيح وقيل انه من التابعين لانهم
ادرك عائشة بنت سعد بن ابي وقاص وقد قيل فيها انها صحابية
والصحيح انها ليست صحابية لان الكلابي اذ ذكرها في
التابعيات ولم يذكرها ابن عبد البر في الصحابييات واما ثناء
الائمة عليه وشهادتهم له بالائمة في علم الكتاب والسنة
والثقل في الفقه والصدق في الرواية ورسوخ القدم في
الدين والديانة فقد ذكر في المدارك من ذلك ما لا مزيد عليه
فمنظر فيه علي انه كاقبال

فعلناه لا يحتاج فيها شاهد وتقرر المعلوم ضرورة من الجهد
السادس ابو اجمار الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهري
مولاهم امام اهل مصر في الفقه والحديث اصله من اصبهان
ورلد بخلقسندة بفتح الخاف وسكون اللام وفتح القاف
الثانية والسبعون العجة وسكون النون وفتح الهمزة
قرية بمصر بينها وبين القاهرة مقدار ثلاثة فراسخ سنة
اربع وتسعين في خلافة الوليد ايضا وروى عن ابي موسى
ابن عمر رضي الله عنه وعن محمد بن شهاب الزهري كثيرا
وعن عطاء بن ابي رباح وغيرهم من التابعين وعن مالك
ايضا وهو من اقرانه قال الخطيب البغدادي في كتاب الرواة
وروي الليث عن مالك بن ابي ابي واحد وهو ما رواه مالك
في الموطا عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن هرم عن
ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل
خاره ان يفرز عنه ابنه شعيب وابن المبارك وابي وهب
واخرون قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث صحيح وقال
يحيى بن بكير ما رواه ابي احمد الكلبي عن الليث كان فقيها لنفسه
عز في اللسان يحسن القرآن والنحو ويحفظ الحديث والشعر

حنا المذاكرة وقال المشافعي كان الليث افقه من مالك الا انه ضيعه
 اصحابه وقال ايضا الليث بن سعد ابيع لله ثرمن مالك بن انس
 وكان ابن وهب تفرغ عليه مسالين الليث فرق بهم مسالة فقال
 رجل احسن والله الليث كانه يسمي مالكاً بحبيب فيحبيب هو
 فقال ابن وهب للرجل بل كان مالكاً يسمي الليث بحبيب
 فيحبيب والله الذي لا اله الا هو ما راينا احداً قط افقه من
 الليث قال ابن كثير وقد حكى بعضهم انه روي القضاة بمصر
 وهو غريب وقال الذهبي في العبركات فابصر وقاضها
 من تحت اوامر الليث واذا رآه من احد شئ كاتب فيه فيقول
 وقد ارادها المنصورات يلي اماره مصر فاستنح وكان من
 الكرماء الاجواد يقال ان دخله في كل سنة خمسون الف
 دينار وما وجبت عليه زكاة قط بل كان يفرقها بصرفها
 في الصلوات وغيرها وروى الخطيب البغدادي عن شبيب
 ابن الليث قال خرجت مع ابي حاجاً فقدم المدينة فبعثت
 اليه مالك بن انس بطبق رطب فجعل علي الطباق الذي يثار
 ورده اليه ما في في سنة خمس وسبعين ومائة بمصر فجا
 خلافة الرشيد ايضا كذا ذكره غير واحد وقال ابن سعد
 سنة خمس وستين فيكون علي هذا قبل ولاية الرشيد خمس
 سنين والفهم بفتح الفار سكنون اليها وبعده هاجم نسبة
 الي فهم بطون تن قيس فخلات السابغ سفيات بن عيينة
 ابن ابي عمران ميمون الكلابي مولاهم الكوفي نزل مكة اشهد
 علما الحجاز الذي قال فيه الامام الشافعي لولا مالك والبي
 عينة لذهب علم الحجاز وقال ايضا العتلم يدور علي ثلاثة
 مالك والليث وسفيات بن عينة وقال ايضا مالك
 وسفيات قرينات وكان سفيات اما عائلاً انا هجة

زاهد اوردنا جميعا على صحة حديثه وروايته ورجح سبعين حجة وكان
 يقول انه سمع من سبعين من التابعين وهو اخر من روي عن
 الزهري من الثقة واحد مشايخ السافعي وقد شارك مالكا
 في اكثر تبوؤه وروي عنه ايضا في جملة من روي عنه من
 اقرانه وحدائق عنه من الائمة الاوزاعي وسفيان الثوري
 وغيرهما ولد سنة سبع ومائة بالكوفة في خلافة هشام
 ابن عبد الملك وكانت وفاته في رجب سنة ثمان وتسعين
 ومائة بمكة في خلافة المأمون ابن الرشيد القائم الامام
 المطلبي محمد بن ادريس السافعي عالم قريش المدني فيها
 قيل بالحديث الذي رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو قوله اللهم اهد قريش فان عالمها ملاء طباق
 الارض علم الامة كذا في المداوي وذكره في الطبقات
 السكية بالفاظ اخر فانظرها ولد رضي الله تعالى عنه
 بالشام بقره وقيل باليمن وقيل بغيرها سنة خمسين
 ومائة وفيها ايضا ولد الشهب صاحب مالكا في قول
 بعضهم وبه صدر ابن خلكان وفيها ايضا توفي ابو حنيفة
 في قول كما تقدم وذلك في خلافة المنصور كما سبق ايضا
 ونساء بمكة وحفظ القرائن وهو ابن سبع سنين والموطا
 وهو ابن عشرة وتلقه علي مسلم بن خالد الزنجي مدني
 مكة واذن له في الافتاء وعمره خمسة عشرة سنة ثم لازم
 مالكا بالمدينة واخذ عنه وعن ابن عيينة وغيرهما وروي
 عنه احمد بن حنبل والبولاق في اخر من قال فيه شيخه
 ابو عيينة انه افضل فتيا اهل زمانه وكان اذا جاره
 شي من التفسير والفتيا احال عليه وقال فيه تامله
 احمد بن حنبل لان السافعي افقه الناس في كتاب الله

بيان
 بيان

رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قليل الطلب
للحديث وقال ايضا لاسحاق بن راهوية تعال اريك
رجلا لم تر عينا كنت مثله فاراه الشافعي وروي عن اسحاق
ابن راهوية انه قال كنا بمكة والشافعي بها واحمد بن حنبل
ايضا بها وكان احمد يجالس الشافعي وتنت لا اجالسه فقال
لي احمد يا ابا يعقوب لم لا يجالس هذا الرجل فقلت ما صنع
به وسنه قريب من سننا كيف اترك ابن عمينة وسائر
المشايخ لا اجله قال وبمكة انك هذه اخوت وذاك لا اخوت
لا اخوت وقال بعضهم قلت لاحمد تركت سفياك وعنده
التابعون وجئت الي الشافعي فقال لي اسكت انسا
فانك علو الحديث تجده بنزول لا يضررك في دينك ولا
عقلك وان فأتك عقل هذا الفتى اخاف ان لا تجده
الله اما رايته افقه في كتاب الله منه وقال احمد ايضا
ما عرفت كأسيح الحديث من منسوخه حتى جالسته
وقال ايضا كانت الشافعي كالشمس للدينيا والعاقيه
للناس فانظر هل من هذا عرض وباجملة ففضل الشافعي
شهير والشافعي من الائمة كثير الاما كان من بعضهم
كبحي بن معين فانه اكثر القول فيه واساه قال في الماركة
وارني الله لاجل كلام يحيى فيه ومن وافقه ترك اهل
الصحيح حديثه فلم يبق خلوا في كتبهم منه ولو حرفا وكيف
ما كان فلا خلا في امامته في الفقه وإنما ضعف حديثه
لرواه عن الضعفاء والاقهرو في نفسه بري من ذلك
اهو النظر ما ذكره التاج السبكي في ترجمة احمد بن صالح
المصري من طبقاته الكبرى فانه ذكر في الجرح والتعديل
قاعدة حسن رواي فيها بكلام نفيس واستطرد فيها

ما قيل في الشافعي ورده وقال في ترجمة البخاري عن بعضهم
انما لم يرد عن الشافعي لانه ادرك اقرانه والشافعي مات
مكتهلا فلا يرويه فان لا يقال في المدرك ايضا اما البر
والشافعي فسلم لهما حسن الاعتبار وقد قيل النظر
والقياس وجودة الفقه والامامة فيه لكن ليس لهما
امامة في الحديث ولا معرفة به ولا استقلال بعلمه
ولا يدعيه ولا يدعي لهما وقد ضعفها فيه اهل الصنف
وها اهل الصحيح لم يخرج عنها فيه حرفا ولا لهما في
الكثر المصنفات ذكر وان كان الشافعي متبع الحديث
ومختصا عن السنن لكن بتقليد غيره والا عتقاد
على راي سواه والاعتراف بالميزان معرفة فقد
كان يقول لابن مهدي وابن حنبل انما اعلم بالحديث
مني فاصح عنده كما منه ذرفاني به لاخذ به ثم قال
والشافعي في تقرير الاصول وتهذيب القواعد وتر
وترتيب الأدلة والماخذ وبسط ذلك ما لم يسبقه
اليه من قبله وكان عليه فيه عمالا كل ما جاء به من الثمن
في علم لسان العرب والقيام بالخبر والنسب وهو اول
من تكلم في علم اصول الفقه وصنف فيه كما اشار اليه
ابن الدين ابراهيم في تصيدته التي مدحه بها بقوله
هو السبيل العلم الاصول فاكتسبها
قال البيهقي في شهر اربعون من الكواكب الساطع في
نظم جمع الجوامع لم يسبق الي فتح باب اصول الفقه
وهو اول من دونه بالاجماع وكانت وفاته بمصر سنة
اربع ومائتين في خلافة المأمون ايضا وهي سنة وفاته

وشهد ايضا على المشهور التاسع الامام ابو عبد الله احمد
 ابن محمد بن حنبل الذي قال فيه الشافعي زمارواه حرملة
 الامام الجليل الذي قال فيه الشافعي زمارواه حرملة
 خرجت من بغداد وما خلفت فيها آفة ولا اورد ولا
 ازهد ولا اعلم من احمد وقال فيه شيخه عبد الرحمن
 ابن مهدي ما نظرت الي احمد بن حنبل الا تذكرت به
 سفيان الثوري ولد يمينه ازواج وستين ومائة ببغداد
 جني به السهام من مزوحملا وخذ لك في خلافة المهدي وثقه
 علي الشافعي ورحل الي الكوفة والبصرة ومكة والمدينة
 والشام واليمن والجزيرة واخذ عن كثير من الشيوخ منهم
 سفيان بن عيينة وروى عنه خلق منهم البخاري وسلم
 وابوداود وليس للبخاري في صحاحه رواية عنه الا في
 موضعين اولها الخرابواب كتاب الغازي وهو كرم غزا
 النبي صلى الله عليه وسلم اخرج عنه فيه حديثا بواسطة
 احمد بن الحسن الترمذي وثانيها باب ما يحمل من النساء
 وما يخرج من كتاب النكاح وروى عنه فيه مباشرة قال ابن
 حجر في كتاب النكاح وكانه لم يكثر عنه لانه في رحلته انكا
 القديمة لقي كثيرا من مشايخ احمد فاستفتى بهم وفي
 رحلته الاخيرة كان احمد قطع التمدد فكان لا يجد
 الا نادرا ثم اكثر البخاري عن علي بن المديني دون
 احمد اهراي مع انه من طبقته وروى عن احمد من
 اقراؤه علي بن المديني المذكور في يحيى بن معين امام
 البحر والتدليل وغيرها وتوفي احمد رحمه الله ببغداد
 سنة احدى واربعين ومائتين في ربيع الاول وذلك
 في خلافة المتوكل بنت المعتصم بن الرشيد وارتجت الدنيا

سبحة

لموته واغلقت بقداد بجزائره وفي تهذيب الاسماء والمخالف للشوري
ان المتوكلي امران يقاسن الموضع الذي وفي الناس فيه للصلاة
عليه فبلغ مقام النبي الف وخمسماية الف قال ورويه الماتم عليه
في اربعة اصناف في المسلمين واليهود والنصارى والمجوس
اه وقد افرده جماعة من الائمة مناقبه بالتصنيف منهم المحافظ
ابوبكر البهقي والوالخرج بن الجوزي كما افرده مناقبه الامام
الامامين مالك والشافعي في ذلك ووصفه في المدارك بالمعرفة
بعلم الحديث وتحصيل درجة الامامة فيه دون الامامة في
الفقه وجودة النظر في ما افنده عكس استاذ الشافعي
رضي الله عنهما واما زهده وورعه فاشهر من ان يذكروا عظم
من ان يحصر وقد حاز هو وسفياث الشوري في ذلك قصب
السيف ومزيد الشهرة عن بقية الائمة وان كان لكل منهم
الحظ الا وفر النصيب الاكبر رضي الله عن جميع العالمين
البريعقوب السحاق بن ابراهيم الشهمي ثم المحنظلي المروزي
المعروف بابن راهوية نزيل نيكابدر وعالمها الجامع بين الفقه
والحديث والحفظ والصدق والورع والزهد الذي قال فيه
الامام احمد لم يعبر الجسر الى خراسان مثل السحاق وقال ايضا
فيه وقد ذكره لا اعرف له بالعراق نظيرا وقال مرة وقد سئل
عنه مثل السحاق يسئل عنه السحاق عنك نا امام وحلله المحافظ
ابن حجر في الفصل الاول من مقدمة فتح الباري باسير المومنين
في الحديث والفقه ولد سنة احدى وقيل ست وستين
ومائة في خلافة المهدي ايضا وروي عن ابن عيينة وغيره
وتناظر مع الشافعي في مسائل منه كورة في ترجمة من
المطبقات السبكية ومن روي عنه الامام احمد ويحيى
ابن معين وهما من اقربائه والبخاري ومسلم وابوداود وهما

والسادي وكانت وفاته بنيسابور في شعبان سنة ثمان
والثلاثين وما يتبع في خلافة المتوكل ايضا قال البخاري وله
سبع وسبعون سنة فهذا يدل على ان مولده سنة احدى
وستين الياد كما عثر ابو ثور ابراهيم بن خالد بن ابي
اليهماني الكلبي البغدادي الامام الجليل احد اصحاب الامام
الشافعي الذين جالسوه واخذوا عنه روي عن جماعة منهم
سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي وروي عنه
مسلم خارج الصحيح وابوداود وابن ماجه وغيرهم وانه
عليه الامام احمد بقوله فهو عندي في اصلاح سفيان الثوري
المعروف بالسنة منذ خمسين سنة وكفي به شرفا وكذا ابن عبان
قال فيه كان احدا من فقهاء ورعا وفضلا ممن صنف
الكتب وبرع في السنن وذب عنها ورجح ما فيها وقال
المخطيب ابو بكر البغدادي كان ابو ثور اول شافعي بالري
ويذهب الي قول اهل العراق حتى قدم الشافعي بغداد
فاختلف اليه ورجع عن الري الي الحديث وقال ابو عمر بن
عبد البر كان ابو ثور حسن النظر ثقة فيما يروي من الامور
اللاف له سنة في الفارق فيه الجمهور وقد عدوه احد
ائمة الفقهاء قال التاج السبكي لا يعني تعدد ذاتي الحديث
بل في مسائل الفقه التي اخرجها وقوله وقد عدوه احد
ائمة الفقهاء جار مجريا لا اعتد ارعنه فيما سئل فيه وانه
بحيث لا يعاب على مثله الاجتهاد وان اخرج فانه احد ائمة
الفقهاء توفي ببغداد في صفر سنة اربعين وما يتبع في
خلافة المتوكل ايضا ولم اقف على تاريخ ولادته وعلما
ابي ثور هذا ثقة الامام ابو القاسم الجليل شيخ الطريقة الصوفية
وكان يفتي بحلقته وله من العمر ثمانون سنة الثاني عشر

ابو سليمان داود بن علي بن خلف الاصبهاني الاصل البغدادي
المشهور بالعرفاء امام اهل الظاهر ولد بالكوفة سنة ما بين
وقبل اثنتين وما بين في خلافة المأمون وكان احداً من
المسلمين وهدايتهم وزعموا سكا زاهد اخذ عن اسحاق
ابن راهوية وابي ثور وغيرهما وانتهت اليه رئاسة العلم
ببغداد قبل كان في مجلسه اربعة اصحاب طلبة انساب
اخضر ووصفه في المدارك بما وصف به الامام احمد من
المعرفة بعلم الحديث وان فاقه احمد فيه وحاز درجة
الامامة عنه قال لكن لا تسلم لهما الامامة في الفقه والاجودة
النظر في ما اخذه ولم يتكلم في نوازل كثيرة من كلام غيرهما
وفيها من المفهوم من الحديث لكن داود نهج اتباع الظن
ونفي القياس في الف السلف والخلف وما مضى عليه عمل
الصحابه من بعدهم حتى قال بعض العلماء ان من هب
بدعة ظهرت بعد المائتين وحتى انكر عليه اسم اعلى انكر
القاضي الشد انكاره وحكي التاج السبكي في ترجمته
من الطبقات الكبرى اختلاف العلماء في ان داود واصحابه
هل يعتمدون على فهم في الفروع وقال الذي تحصل لي فيه من
كلام العلماء ثلاثة اقوال احدها اعتبارها مطلقاً الثاني عدم
اعتبارها مطلقاً الثالث اعتبارها ما لم يخالف القياس الجلي
قال وسمعت من الشيخ الامام الوالد رحمه الله ان الذي
صح عنده عن داود انه لا ينكر القياس الجلي وان نقل انكاره
عنه قال وانما ينكر الخفي فقط قال ومنكر القياس مطلقاً
جليه وخفيه طائفة من اصحابه زعمهم ابن حزم النظر
بسط ذلك فيها وتوفي داود ببغداد في رمضان
سنة سبعين وما بين في خلافة المعتز بن المتوكل

الثالث عشر

الثالث عشر ابو جعفر محمد بن جرير الطبري ثم الاملي الامام
 الجليل المجتهد المطلق مولده سنة اربع وخمسين ومئتين
 وما تين في اهل في خلافة المعتصم وكان احدا ائمة الدنيا
 علما ودينا حتى كان الامام ابو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة
 صاحب الصحيح علي جلالة قدره وسعة علمه يحكم بقوليه
 ويرجع الي رايه لمعرفة وفضله وجمعه من العلوم عالم يشاركه
 فيه احد من اهل عصره فكان عاظا لكتاب الله بصيرا بما فيه
 فقيها في احكامه عالما بالسنن وطرقها صحيحها وتبينها
 وذا نسخها ومنسوخها عارفا باحوال الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم في الاحكام ومسائل الحلال والحرام مطالعا علي
 لياح الناس واخبارهم وسيرهم واحوالهم طاف الا فاق
 ورجال في البلاد في طلب العلم والاخذ عن الائمة حتى فاق
 الافران بل الشيوخ وصار من اعلام اهل المعرفة والرسوخ
 مع الدين المتين والزهد التام والتملي من اوصياء الكمال
 بما تعجز عنه الاقلام سمع من انا من كثيرين منهم يونس
 ابن عبد الاعلي وسمي يونس من ابن عبيدة والشافعي
 وابن وهب والشهيد صاحب مالكا وغيرهم فذكره
 السبكي في طبقات الشافعية في اصحاب الشافعي وذكره
 عياض في المدارك في اصحاب مالكا والابن جعفر الطبري
 التفسير المذكور المشهور الذي قال فيه الايام ابو حامد
 الا سقرا بنى لوسا فر رجل الي الصين حتي يحصل له كتاب
 تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيرا او كلاما هذا المعناه
 وقال السيوطي في الاتقان بعد تكلمه علي طبقات
 المفسرين وذمة لتفسير المتأخرين ما نصه فان قلت
 فاي تفسير ترشد اليه وتامر الناظر ان يقول عليه قلت

تفسير الامام ابي جعفر بن جرير الطبري اجمع العلماء المعتمدين
على انه لم يولد في التفسير مثله قال النوري في تهذيبه
كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف احد مثله اه وفي كتاب
نفي الطيب للشيخ شيوخنا ابي العباس احمد بن محمد المقرئ
القلمساني في ترجمة بقر بن مخلد الا انه لسي القرطبي
ان الحافظ ابا محمد بن حزم كان يقول اقطع انه لم يولد
في الاسلام مثل تفسير بقر بن مخلد لا تفسير ابن جرير
ولا غيره اه والاصح نسبة ابي امل علي وزيدك فله
طبرستان و توفي ابن جرير ببغداد في شوال سنة خمس
وثلثمائة في خلافة المعتز بن المعتز بن الموفق طلحة
ابن المنور والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبراني
فان نسبه الى طبرية وقال التاج السبكي في طبقاته
في ترجمة ابي بكر محمد بن الراهيم بن المنذر النيسابوري
نزل مكة وصاحب كتاب الاشراف في اختلاف العلماء بعد
ان حكى عن شيخه الله هبى ان ابن المنذر هذا كان
مجتهدا لا يقلد احدا ما نصه المجد يوثق الاربعة محمد بن
نصر يعني المرزقي ومحمد بن جرير يعني الطبري المذكور
وابن خزيمة يعني صاحب الصحيح وابن المنذر من
اصحابنا وقد بلغوا درجة الاجتهاد المطلق ولم يخرجهم
ذلك عن كونهم من اصحاب السلف في المخرجين على
اصولهم المتذاهبين عند هبة لوقاف اجتهادهم اجتهاد
بل قد ادعى من قوبعد من اصحابنا التخصيص وانهم وافق
رايهم راي الامام الاعظم فتبعوه ونسبوا اليه لا انهم
مقلدون له فما ظنك بهؤلاء الاربعة فانهم وان خرجوا
عن راي الامام الاعظم في كثير من المسائل فلم يخرجوا

في الاغلب فاعرف ذلك كما هو فتامله فهو الارهم المذبح وقبح اجماع
الناس على تقليدهم مع الاختلاف في اعيانهم واطبق العلماء
على اتباعهم والاعتقاد بما اذهبهم ودرست كتبهم والتفقه
علي ما خذهم والبناء على قواعدهم والتفريع على اصولهم
دونت غيرهم ممن تقدمهم او عاصروهم وقد اقتصرنا على
هذا التذرين تراجمهم ولم نطلب في اشتمالهم كما اننا
ذلك من ذكر بطريق الانحرار المقتضية للتجانس عند جانب
الاكتفاء على انهم كما قال بعض من خلا **هـ**
وما اراني مستوف مناقبهم **هـ** ولم نطمت لهم زهر النجوم حلا
وقد اندرست اليوم هذه المذاهب ودارست الغلامها
وصار الناس في اقطار الدنيا الى المذاهب الاربعة المعلومة
الامن لا يعارضه من الفرق المضاللة كالزيدية من الشيعة
المتبعين الى زيد بن علي رضي العابدون رضي الله عنهما
وهي الرافضة لا هم تابعوا اولاد زيد بن علي ثم قالوا له تبرأ
من الشيعة فابا وقال كانا وزيد بن علي فتركوه ورفضوه
وارفضوا عنه فسماوا به لكس قاله في القاموس وقال
السيد في شبه المواقف واكثرهم في زماننا مقلدون يرجعون
في الاصول الى الاعتزال وفي الفروع الى مذهب ابي حنيفة
الا في مسائل قليلة اه المبحث الثالث في معارضة
من اعترض ذلك من اجهال وبيانات ما اشتملت
عليه **حججهم الواهية** من الاختلاف اعلم اننا
سوق كلام من تكلم في هذه المسئلة من الاغبياء والجهلة
بلفظه وجلبه بنصه مما يستحق ذم الرواة منه وتفرقه
صوف العلم عنه لما اشتمل عليه من الخلل والفساد الخارج
عن القياس وجمعية من ركابة اللفظ وتناقض المعنى

علي وجه لا يصدق والآن فاقله الا شاعري به ما فيه من الخرف
عنت سفت الكلام في المسائل العلمية التي المهاترة العارسية
شان الجاهل السفيه المترابي علي ما لا يحسن الكلام فيه
فلنذكر خاصته بحسب المعنى به بيان فساد ذلك الاصل
والمبني فنقول قد اضطربت كلام هذه الجملة المنكرة فيما
كتبوه في هذه المسئلة وناقض بعضها فتارة يدعون
ان القبض بدعة لا اصل له في السنة وانه خلاف ما كان
عليه جل الصحابة وجمهورهم وقارة يقولون انه ليس
مرويا عن ابي امامة مالك ولا يوجد اني مذاهبه انما هو
مروي عن ابي حنيفة وقارة يزعمون انه ليس بمشهور
ولا راجح فيسوغ الدل به وقارة يجادلون بانهم لم يفعل
به احد من علماء المغرب ولا عمل به في نفسه ولا اقل
به لغيره ولا جرى عمل به فيه من سلف ولا خلف هذا
حاصل دعاويهم الكاذبة وجميعهم الباطلة وما
قد مناه في المبحث الاول كاف في زدي عاوي هولاء
المبطلين وشاهد صدق علي غراقتهم في الجهل حتى
بالضروري من احكام الدين ولينزد ذلك بيا فافترق
انا الدعوة الاولى فيمكن في تلك بينهما ما في الموطا والفكر
والصحيح وقد تقدم ذلك في المبحث الاول وكذا
في سفت ابي داود والنسائي وصحيح ابن السكيت
عن ابن مسعود رضي الله عنه قال راني النبي صلي
الله عليه وسلم واضعا يدي اليسرى علي يدي اليمنى
فترجمها ورضي اليمنى علي اليسرى قال ابن حجر سنده
حسن وما ذكره ابو داود ايضا من حديث زياد بن
زيد عن ابي حنيفة ان عليا رضي الله عنه قال السنة

وضع

ورضع الكف على الكف في الصلاة تحت السريرة وما ذكره ايضا عن
 زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول صنف
 القلمين ووضع اليد على اليد من السنة وما قد مناه من قول
 الجاهل بن عمرو بن عبد البر انه لم يأت عن النبي صلى الله
 وسلم فيه خلاف والذوق الجمهور من الصوابه والتابعين
 واما الثالثة فهي باطلة ايضا لما قد مناه من صحة روايته
 عن الامام وشهرة نسبه اليه حتى ان ذلك مذكور في
 الكتب المتداولة بين عامة الطلبة لمختصري ابن الجاهل
 وخليل وحتى ان بعضهم كابن المنذر صاحب الاشراف
 لم يحك عن مالك غيره ومن فني وجود ما هو من الشهرة
 بعد المكاث فقد ابدى عوار جهله للعيان ومن يقل
 للمسك ابن السنه كذا به في الحال من شها من ينكر الشمس
 على ضوءها امضى على عينيه حكم العمى ومن لا يعرف
 حتى ما يعرفه صفتار طلبة العلم واهله فكيف يتحرك
 على الكلام والخوض في شئ من فروعه اذ اصله فقد هزلت
 حتى بدا من هذا الهاكلا ها وحتي سامها كل مفلس
 ومن لا يفرق بين معروف ومنكره فكيف ينكر على الغير ما يات
 ولكن اذ ازرقت الفضا وجها وقاحاه تغلب في الامور كما يشاء
 وان مما ادرت الناس من كلام النبوة الاولى اذ لم تستمع
 فاصنع ما نسيت وينقد بر تسليم انه ليس مردا عمت
 مالك ولا موجود اني مذ هبه فاي محذ ور في ارتكابه لعنده
 وله قال به غيره من الائمة الثلاثة بل وغيرهم من ائمة
 المذاهب كسفيان الثوري واسحاق بن راهوية وابي
 ثور وداود بن علي وابي جعفر الطبري وغيرهم كما فني
 في الاستدكار والكل على هدي من زعم واي انكار يتوجه

كشروع صح

قوله ومن يقول المسك هذا
 بينات ونصها
 ومن يقول المسك ابن السنه
 كذب في الحال من شها
 من لا ينكر الشمس على ضوءها
 امضى على عينيه حكم العمى
 وقوله لقد نزلت حفرا بيت
 ونصه

لقد نزلت حتى يواضي نزلها
 كلاها وحسن طلبها كل مفلس
 وقوله ومن لا يفرق بين
 انما ايت قوله بعد
 اذ ازرقت الفضا وجها وقاحاه
 تغلب في الامور كما يشاء

ترجمه عليه في ذلك وغاية ما فيه الخروج في بعض الجزئيات عن
مذهب الامام المشهور والاختلاف فيها بقوله غيره لرجحانه عند
الاختلاف به وقد علم مما قدمنا في البحث الثاني ان الصليحي عند
غير واحد من الائمة الاعلام بنوازا لتثقل في المذهب اهل
الرجحان السابق ولا سيما اذا ترجح عند الشخص في مسألة
مذهب غير مشهوره فان الجمهور على مذهب الامام المشهور في
كل ما يرضى في الخروج شأن البليد الجاهل الذي ليس
له من العلم ما يفتدك به في الجاهل قال عز الدين بن
عبد السلام في قاعدة من يجب طاعته ومن لا ينقوا عنه
الكبري وفي العيب العيب ان الفقهاء المقلدين يعقب
احدهم على ضعف ما اخذه امامه بحيث لا يحل لضعفه مدافعا
وهو مع ذلك يتقلده فيه ويتزك من شهر الكتاب
والسنة والاقيسة الصحيحة لمذهبه جمودا على تقليد
امامه بل يتحمل له في ظواهر الكتاب والسنة ونقاؤها
بالتاويلات البعيدة الباطلة فضلا عن مقلدة وقد
رايناهم يحتمون في المي ليس فاذا ذكر لاحد منهم خلافا
وطئت نفسه عليه تعيب غاية العيب من استرواح الي دليل
بل لما اخذ من تقليد امامه حتى ظن ان الحق ما يحصر في
مذهب امامه ولو قد بره لكان تعيبه من مذهب امامه
اولي من تعيبه من مذهب غيره فالبحث مع هؤلاء ضاليع
مفض الى التناطح والشد ابر من غير ما فائدة يجد بها
وما رايت احدا منهم رجوع عن مذهب امامه اذا اظهر له الحق
في غيره بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعده فالاولي
ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز احداهم عن
تمسكه مذهب امامه قال لعل امامي ووقف على دليل لم اقف

عليه ولم يهتد اليه ولا يعلم المسكين ان هذه امقابل بمثله ويفصل
لخصه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح فسيحاننا
الله ما اكثر من اعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكره
وقتنا الله لا يتابع الحق اذن ما كان وعليه لسات من ظهر
اه قال الشيخ علي الاجهوري في اول باب القضاء من شرح
المختصر بعد قوله كلام ابن عبد السلام هذه امانته وقد
كنت علي هذه في عبادتي وعاملتي وغيرها من حين معرفته
قال وقال العارفي بالله الشيخ الشعراي في المن والمان الله
عليه مطالعتي لكتب ائمة المذاهب الثلاثة زيادة علي مذهبي
وذلك اني لما تبحرت في مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه
احتجت الي معرفة المسائل المجمع عليها بين الائمة او التي
اتفق عليها ثلاثة منهم وذلك لاجتناب العمل بما منعه
وامثل امرهم فيما امروا به وان لم يكن مذهبي واعمل بما
اجمعوا عليه واتفق عليه الثلاثة منهم علي وجه الاعتناء
والتاكيد اكثرهما انفراد به واحده او اثنتان لان ما اجمع
عليه ما حرق بنصوص الشارع اه وقال ابن عبد السلام
ايضا في تراجمه في قاعدة الجواب والزواج بعد كلام في
الاجتهاد ما نصه وعلي الجملة فاخذ احوال طلاب
العلم الا اعتقادهم في مقلدهم ان ما يقولونه بمثابة
ما قاله الشارع حتى يتجهوا من المذهب الذي يخالف
مذهبهم مع كون مذهبهم بعيدا من الحق والصدق
ومن هلا اله الله علم انهم بشر يصيبون ويخطئون
قال فان قيل كيف يجوز تقليدكم مع اننا لانوا اذا اقتروا
ان تكفون فتياهم مما يجب نقضها قلت انما جاز الاعتماد
علي فتاؤهم لتقليد الصواب عليها وميسر الحاجة اليها

بمقدرة الخط الذي تنقض الاحكام. ثم له ولذلك يجوز للامام ان
يفرض الاحكام التي من يخالفه في مذهبه ودينها يخالفه خلافا
يوجب نقض حكمه وانما جاز ذلك لميسر الحاجة الى الاحكام
ومقدرة المرفوع في الخط المنقوض اه وقال القاج السبكي
في كتابه معبد النعم وسيد النعم يخاطب اهل المذاهب
الاربعة واما تفصيلكم في فروع الدين وختمكم الناس علي
مذهب واحد فهو الذي لا يقبله الله مشم ولا يحولكم عليه
الا فحسب التعصب والتمسك ولوان التساقط وانا حنيفة
وما لكوا الحمد احيا برزقون لشددوا المشرك عليكم وتبرقوا
منكم فيما تفعلون وقال ابو عمر في تمهيدته بعد كلام الاتري
ان الصلابة وضوان الله عليهم اختلفوا وهم الاسوة فلم يجب
واحد علي مخالفة ولا وجد عليه في نفسه الي الله الشكر
وهو المستعان علي امة نحن بيننا اظهرها تستعمل الاعراض
اذا خولفتها هو ذكر ابو بكر يا يحيى بن زكريا عن عيسى
ابن دينار عن ابنت القاسم عن مالك انه قال ليس كلما قالت
الرجل قولاً وان كان له فضل يتبع عليه لقول الله تعالى فبشر
عبادي الذين يستمعون القول فيستمعون احسنه وقال
معد بن عيسى سمعت مالك يقول انما اذا بشر اخطب
راصيب اذا نظر واني رايتي فلي ما وافق الكتاب والسنة
فخذ وانه وكل ما لم يوافق ذلك فتركه وقال نسيمون
واجهل الناس من حقق بايام العلم فاراد ان يدخل
الناس بهم عليه وخلاف العلماء رحمة وقيل متى اتسع
العلم قل الانكار متى ضاق كثير الاعتراض ومن هذا المذهب
ما ذكره الواق في سنن المهدينا قال كان سيدي يحيى بن
سراج يحيى عن تلميذه المفتي القدوة ابو عبد الله البخاري انه

كان

كان يقول نحن مالكي المذهب في الاحكام الحلال والحرام وعلى
 مذهب المحدثين في الدقايق والاداب اهـ ومثله قول الامام
 الشجاع طرأ بالاحكام الحلال والحرام فمختم فيها على صاحب
 المذهب وآداب الاداب فمختم على مذهب ائمة اهل الشافعي
 وقد قال الامام ابو الفضل قاسم العقبا في التقليد انما هو
 في الاحكام ومسائل الاداب لم يست من تلك اهـ هذه اوهى
 كما في جميع الجوامع عند اهل الاصول جواز تميز الاجتهاد
 بان يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب
 والمسائل بان يعلم ان ذلك البعض باستقرار منه
 او من مجتهد كامل وينظر فيها قال الجلال المحلي وقول
 الماذني يختم ان يكون فيهما لم يعلم من الادلة تعارضها
 لما علمه بخلاف من احاط بالكل ونظر فيه بعينه وانظر اني
 ما كان عليه اهل جزيرة الاندلس من التوغل لتقليد
 مالكي والقلوب في التزام مذهبهم والتمسك بسببه حتى
 قال القاضي من ريف سعيد البلوطي رحمه الله يعرض
 بهم

تذري من قوم يقولون كلما طلبت دليلا هكذا قال مالك
 وقد قاله ابن القاسم النخعي الذي له على قصده منهاج الهدى وهو
 فان حدث قالوا هكذا قال الشافعي وقد كان لا يخفى عليه مالك
 وحتى ان في سميات قرطبة قطب مدابنها كما وامر الانجور
 القاضي عن قول ابن القاسم ما وجدته احتياطا ورتبة
 في صحة الطريق المرصلة الي مذهب من قلده به بثقة
 ابن القاسم وصحة روايته وعن الامام وكثرة ملازمته له
 وطول صحبته اياه وكونه يخطب بمذهب شافعي ولهذا قال
 ابن وهب لا يثبت محمد بن عبيد الله المدني ان اردت

هذا الشأن يعني فقه مالك فعليك بابن القاسم فإنه انفراد به
 وسفلنا عنه بغيره قال في المدارك وهذه الرجة القاضي ابو
 محمد عبد الوهاب البغدادي مسائل المدونة لرواية سمخون
 لها عن ابن القاسم وانفراد ابن القاسم بمالك وطول صحبته
 له وأنه لم يخلط به غيره الا في نسي بسيرته كون سمخون
 ايضا مع ابن القاسم بهذه السبيل مع ما كان عليه من العلم
 والفضل اهـ ومما هنا فقد خرجوا عن مذهبه في مسائل
 واخذه وا فيها يقول الغير لما ترجم عنه هم على قول الامام
 وهي الشارح الشيخ الجماعة ابو عبد الله بن غازي رحمه الله
 قد خولف المذهب بالاندلس في ستة منهن نسهم الفرع
 وخرس الاشجار ردي الساجد، فالحكم باليمين قل والشاهد
 وغلطة والارض بالجزء ثلثي، ورفع تكبير الاذان الاك
 وخرجوا الصاعين قول ابن القاسم في ثمانية عشر مسألة
 ذكرها قاضي الجماعة بن قاسم في اوقته ومقتضاها ابو عبد الله
 محمد بن عبد الله البغدادي الشهير بالمكناسي في اخر ما لسه
 وسردها ثمانية ايام وثلثي من كان عالما بما امر به وينهي
 عنه وذلك بخلاف باختلاف الاشيا فان كان من الواجبات
 الظاهرة او من المحرمات الواضحة كالصلاة والزنا والخمر فكل
 المسلمين فيه سرا وان كان من دقائق الافعال والاقوال
 ومما يتعلق بالاجتهاد ومنه ما نحن فيه لم يكن للعوام فيه
 مدخل ولا لهم انكاره بل ذلك ابي العلماء ومن تراعى علم
 ذلك من الجماعة وقائمة وجرمة قيل له لسان الشرع
 اخسا فلن تعد وقد ركك ولا وصلت ان ترشد غيرك
 ليس بعشك فادرجي ولا يتركك فاخرجي عند ذنا الخل
 في ابد الشوك يذود به افاضل من جناه فما للعور سمح الملعون

بيان
 وغلطة

عن رواية النخل الموحى بيننا
 ما
 النخل في ابد الشوك
 روي به افاضل من جناه
 موصى الملعون ابد
 يا شوكا بلا شوك
 51

ابد الشوك

لعله يشبه

ابد الناسوكا بلا ثم نراه ثم العلماء انما ينكرون ما اجمع عليه اما
 المختلف فيه فلا انكار فيه كما ذكر غير واحد من الائمة و لا
 ينكر ذلك كما قال شيخ الشيوخ ابو سعيد بن ثعلب الاجاهل
 وقف على مسائل في المذهب لم يستهد لو اوضح سبيلها ولا
 شعر بوجهها ودليلها ولم يعطها من الفهم حقها ولا علم
 اخلاقي العلامي اصونها فظن ان لا علم الا ما علم وان
 لانهم الامانيهم واما الثالثة فيبين بطلانها بمعرفة
 المشهور في المذهب ما هو وقد اختلف فيه فقبل هو ما
 قوي دليبه وقيل ماكثر قائله وقيل قول ابن القاسم في
 المدونة فاما علي الاول والثاني فلا خفا بمشهور راية
 القول المذكور لتحقق كل من الامور فيه اما قوة الدليل
 فصحة الاثار بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
 وحضه عليه كما قال عياض وكفي بما في المرطاب والصحي من
 دليل حجة اذ ليس تحت اديم السماء بعد كتاب الله
 اوضح منها ولم يرد حديث السدل والارسال في شيء
 منها واما كثرة العقابل فقد سبق انه قول الائمة الاربية
 بل وغيرهم ممن ذكر علي خلافا فيه عن مالك وانه
 اختاره غير واحد من محققي اهل مذهب كالتحفي وابن
 عبد البر وابن العربي وابن رشد وابن عبد السلام
 وعياض وقال انه مذهب جمهور العلماء وائمة الفتوي
 وان السدل لم يقل به الا مالك في احد قوليه وما
 اتفق عليه الائمة اقوي والرجح مما انفرد به واحد
 منهم في احد قوليه لتظافر عقولهم واتفاق اراهم
 علي الاول دون الثاني كما سبقك الاشارة اليه
 في كلام السمراني وقال القاضي ابو سالم ابراهيم بن محمد

الزفاسني رحمه الله في بعض اجروته المذكورة في المعيار والشرح
 وهم الكافة الا ان لا يعبر به عملا بما خرجه الترمذي والنسائي
 من قوله صلى الله عليه وسلم يد الله على الجماعة اهـ واما القول
 بان المشهور منحصري قول ابن القاسم في المدونة فلم يرتضه
 الامام الحجة ابو عبد الله ابن عرفة واثقال قال به كثير من
 الائمة وخصر صا اهل الاندلس وذلك انه لما نقل في باب
 الفسل من مختصره عن الباغي والنخعي والمازري انهم نقلوا
 عن مالك رواية بوجود الفسل لا تقطع دم الاستمخاض
 قال وقول ابن عبد السلام استشكلوا ظاهر الرسالة بوجوده
 ان كان لما لفته المدونة فالمشهور لا يتعبد بالمدونة بل
 يكون غير ما فيها وعلي تقدير تسليم تفيدتها بها وانحصار
 فيها فقد قد منا انه لا كراهة في القبض على من هبها لمن
 فعله تسبنا وغير اعتماد علي اصح الثاوي ثلاث عند
 النقاد واما الرابعة فوجه واحدة ايضا كاللواتي قبلها
 لان من ذكرنا اختيارهم بقول بالقبض وترجيحهم لفعله
 في النفل والخرص كلهم من علماء المغرب بل من اقطابهم الذين
 هم مدار الاقام واليه يرجعهم في الفتاوى والاحكام وما
 كانوا يختارون قولهم لا يشد يثرب به فعلا كما لا يظن
 بهم انهم لا يرونه واجمالهم يقتون الناس بغيره وقد علم
 ان الفتوى بغير الراجح عند المفتي ممنوعة ثم هو لا لهم
 اتباع يفتون باقوالهم ويعتقونهم في افعالهم اذ كانوا في
 محل الاقتداء والاتباع واليهم كانت الرحلة من الاقطار
 للاخذ والانتفاع ثم هكذا وليس سائما تنزل ان لم يجربه
 عمل في المغرب من سلف ولا خلف فلا يضرنا ذلك وقد صححت
 به الاثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وجري به العمل في عصره

ابو حنيفة في الاثر المشهور لان الطبيب مطلق عليه من ان يبل بالشرع

وعصر

وعصر الخلفاء الراشدين من بعده ومن بعدهم من التابعين كما سبق
التبني عليه فمخنت امة محمدية ليس لنا الا اتباع احمد وهل ترك
الانسان في الدين غاية اذا قلنا النبي محمد الا والله بل اذا
صلى منك الود فاكل هيب والكل الذي فوق التراب تراب
لا سيما وقد كان قال به الامام واختاره غير واحد من ائمة مذهبه
الاغلام وقد فيه الشيخ زروق في غير واحد من كتبه على انه
ينبغي في مسائل الخلاف الاخذ بما يوافق الحديث ما لم يكن
الا حتماً في خلافه ولا يلزمنا التقيد بهل اهل المغرب
وان كنا منهم اذا لم يقل احد من الائمة ان عملهم مما يجب الرجوع
اليه وان اجتمعهم حجة وان خالف الا لثرفي عدم اعليه وانما قال
به لك مالك في عمل اهل المدينة وجماعتهم على ضبط وبحث
فيه وبيننا وبين الخالفين من ارباب المذاهب كما هو مبين
في المداير كما ورحم الله الامام القاضي اباعبد الله المغربي
اذ قال في قواعده فيما يشبه ما الكلام فيه بيننا نحن فنان
الناس في عمل اهل المدينة ونصيح باهل السوقة مع
كثرة ما نزل بها في عهدهم من علماء الامة كعلي و ابن
مسعود ومن كان معها ليس التكني في الدين كالكمل شيخ
لنا مضمون اليهود
ومعدن التقليل الله اخبرني في فتاخرت
حتى رابت من الزمان مجاباه ولسنا و الحمد لله ممن يقول
اذا وجدنا انا فاعلي امرة وانا علي اثارهم مقتد ونا
ولا ممن يشهد و هل انا الامن كغزية ان عون
كوليت وان ترشد كغزية ارشد فان ذلك قول من لم يتضي
ولا من سيات العقل والفهم ومن الرصايا السابعة لدى
الخاص والعام النسوية الي مولانا علي بن ابي طالب رضي

ليس في هذا المكان من الشعر الا
ليس التكليل في العيين كالحل و
بيت فقط وقول الله اخراي
وتقول وهل انا الا من غزوة المواقف
وبما في العلامان الشعر بعد ذلك
لاقتضاه
بنور العلم

الله عنه اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال ومن الحكم الاكبر
الارسطونية تخاصم الحق وافلا طوفن وكلاهما صدقاً لي
والحق اصدق منه وما استدلوا به في هذا المقام
ونسبوه الي النبي صلى الله عليه وسلم من قوله لا خير في الخلف
اذا لم يتبع السلف لم نعتف علي من ذكره من ائمة الحديث
بعد البحث عنه في مظانه والذي يغلب علي الظن انه ليس
من كلامه صلى الله عليه وسلم لبعده عنه بلاغة ولما رضته
الاية المذكورة كاية انهم الفقراء اباهم ضالين الاية لاطلاق
السلف فيه وعدم تعقيبها بالصالح ويرحم الله يزيد
ابن ابي حبيب اذ قال اذا سمعت الحديث فاستدنه كما
تستد الضالة فان عرفه والافدعه واما الاثر الاخر وهو
لن ياتي اخر هذه الامة با هدي مما كانت عليه اولها فليس
بحديث قطعا وانما هو من كلام الامام مالك كما في العتبية
في اخر رسم سلعة سماعت سماع ابن القاسم ثم في اول
رسم لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا
السماع ايضا وقد نقله ابن عازي عند قول المختصر وجهه
بها هم بمسجد من فصل بسجود التلاوة وكما في القسم
الرابع من كتاب عمل من طب المن حب للقاضي ابن عبد الله
المقري وكما في اخر الباب الخامس عشر من المنهج الفائق
لابن العباس احمد بن يحيى الوائلي وسي وكما في اخر نوازل
الاحباس ثم في نوازل الشهادة الثالثة ايضا فاستدنه اياه
اليه عليه السلام كاذبة وايا ما كانت فلا دليل فيها لمطلعهم
من وجوب الشمس كما عاز عموان عليه كافة اهل المغرب
وانه به جرى العمل لديهم خلفا عن سلف من الارسل وغيرهم
والسندك اما الاول فلان سلفنا الحقيقي المتعين للاتباع

انما هو

انما هو النبي صلى الله عليه وسلم واهل الصدر الاول من الصحابة المقول فيهم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وقد قد مناتك القبض هو الجاري بينهم والمعروف لديهم فن فعله فهو لهم مشيع وليس كما زعم هؤلاء المبطونين مستدع واما الثاني فانه يقال حيث يأتي بعض الاخرين بما لم يكن معروفا عند الاولين ظاناً انه عثر من الصواب على ما لم يعثر واعلم به واهتدي به الحق الى حكمه ما لم يهتدوا اليه كما في المسئلة التي اوردتها فيها الامام المذكورة في هذا الكتاب وقد ثبت ان القبض مما كان عليه اولنا وفضلنا فالاعتراض اذا غير وارد والاستدلال ليس بناهض وقد صار الحق في المسئلة والحمد لله شمسى نهار واضمحل ما ليس به علي امثالهم هؤلاء الجهلة الامم والنجار وقبين ان لا مستند لهم في ذلك الا نكار علي سنانته وعظمته ولا شاهد له يقبل قوله بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولا باياتهم تأويله ومن قال ان الشهاب اكبرها السهي بغير دليل كذبت ذكاه والعجب مما هو مصر علي اعظم الموثقات واكبر الكبار علي وجه يكاد ان يكون كفرا بواحا وارقد اذ اصراخا كيف ينكر مثل هذا الامر الخفيف ويبالغ في التشنيع علي فاعله بمقتضى جهله الفاحش وعقله السخيف واري نسبة بسنه وبتين ما هو ملطخ به ومنغرس فيه الى جهنمه من تلك القدرة والخطايم التي تؤذت بانحلال ربة الدين ونسهر بالخروج عن ملة الاسلام وزيمة المسلمين وغاية هذا الفعل بعينه التنزل والبنا علي القول الساذج بمنعه وحملي المنوع غائب ما يتبادر منه من التحريم والكراهة ان يكون من الصغائر

قوله ومن قال ان الشهاب
واخره قوله ونكار امر

التي لا توجب تفسيقا لفاعلها ولا تبديعا ولا تقتضي تهويلا
 في الانكار ولا تشيعا كيف وذلك القول كما سبق من
 السذوق بحيث لا يلتفت اليه ولا يعرج عند الانصاف عليه
 لما لفته الاحاديث الصحيحة الصريحة السائمة من الطهارة
 ولما اتصل به العمل من جمهور السلف الصالح من الصحابة
 والتابعين رضي الله عنهم اجمعين ان هذا الشيء عجاب
 يبصر احداهم القدر في عين اخيه ويدع الجملع في عينه
 والله درابي العلامة المعري حيث يقول **هـ**
 اذا وصف الطائي بالخل ماد **هـ** وعرف قسا بالفاهاة باقل
 وقال السهرستاني انت خفية **هـ** وقال الدجاء يا صبي لو لك جيل
 وطولت الارض السماء سفاهة **هـ** فافترقت السهب المصا والجناد
 فياموت زرا ان الحياة ذميمة **هـ** ويا نفسي جدي ان دهرك ها
 وقله اصاب ايضا القابل **هـ** قلله دوه من فاضل **هـ**
 ولت تبصري شخصما يسمى محمد **هـ** من الناس الامبتلى بابي جهل
 وما نجر اليه كلامهم من ان هذا المغرب ظهره الله تعالى
 من المذبح المنكرة والاهواء المضلة نقول كان ذلك قبل ان
 يرسل امره السم وتجرى احكامه على ايديهم اذ الناس والزمان
 زمان واما اليوم فقد استحال حاله الي قنساد وسلبت من
 طهارته ما هو فيه معتاد اذ قد احد توافي هذه الملة المهدية
 من التبديل والتغيير لم تحدث في دينها امية من الاسم التهلكوا
 من حرمانها ما لم يشهك منها بولا فاجر من تقدم ومزقوا
 اديها كل ممزق واستحلوا من محرمانها ما علم من الدين
 تحريمه بالضرورة وتحقق وصاروا اصرع عليها من بني عميد
 وانام على اهلها من حادي النجم وبارح الصيد **هـ**
 لقد علنوها بالنبي فصورته **هـ** الي الله اعنت عن يمين وشاهد

فاخزي الله ائوابعيهم **٥** واخزي الله ما تحت الثياب **٥**
 واما نحن فلم نجدنا والحمد لله حذانا في الدين ولا ابتد عنا فيه
 بدعة ينكرها احد من ائمة المسلمين يعلم الله ذلك وملائكته
 وصالح المؤمنين والله المسؤل ان يتداركنا بما يجبرنا احدنا
 بهذا الدين المجهدي من الافساد **٥** ويظهر منه من احد نعم
 البقاع **٥** ورب جهول عابثي بما است **٥** ويقبح ضوء الشمس
 في العين الرمد **٥** يحسد والفتي اذ لم ينالوا سعيه البسيت
 ما ضربني حسد اللام ولم يزل **٥** ذو الفضل يحسده ذو التقصير
 هذا ما تيسر ايراده في هذا التقيد مما يتعلق بمسئلتني
 القبض والتقليد **٥** والله المحمود على الاقامة والتأييد **٥**
 لقد سمعت لوفاديت حياء **٥** ولكل لا حياة لمن افادي **٥**
 ابو تمام وما هو الا الوحي او عهد من كلف **٥** تميل غضباة اخذت كل
 فهد الشغال الدار من كل عالم **٥** وهذا استغفار الدار من كل جاهل
 علي ان المقصود انما هو افادة الحق لا هله دون الاحتياج
 علي من انكر ذلك **٥** كتب فيه ما تقدم بمقتضى جهله
 فان تلك الغيبة الخاسرة ممن لا يفهم الخطاب **٥** ولا يحسن
 الجواب **٥** ومن لا يطعم في رجوعه للحق اذ اتبين او يوجي
 منه المتاب **٥** كلاب رات علي قلوبهم ما كانوا يكسبون **٥** فالكلام
 مع صلاح ضايح **٥** وقبين الحق لهم غير فافع **٥** والمستقل به
 ضارب في حديد بارد **٥** وطالب اصلاح الفاسد **٥** كذا انفة
 وقد علم الا فيم **٥** ومن البلية عدل من لا يعوي **٥** عن
 جهله **٥** خطاب من لا يفهم فاعرض عن من قول **٥**
 عن ذكرنا الالية **٥** والله المسؤل ان يرينا الحق حقا ويعيننا

وبعيننا علي اقتباعه ويريدنا الباطل باطلا وبعيننا علي
 اجتناله ممنه وكرمه اميك واخر دعوانا
 ان الحمد لله رب العالمين وصلي الله
 علي سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين
 وعلي التابعين لهم باحسان
 الي يوم الدين اتم بحمد
 الله وعونه

محمد
 محمد
 محمد
 محمد
 محمد

٥٨
 ٥٥